الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

جامعة الشهيد حمه لخضر–الوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد كمي

أثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر

– دراسة قياسية للفترة 1990–2017 –

من إعداد الطلبة:

- المدني كريمة
- خياري فريال

تحت إشراف الدكتور :

* عقبة ريمـــــي

مشرف مساعد:

* طير عبد الحق

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ	الرتبة	الصفة	المؤسسة الأصلية
مرزوقي مرزوق	أستاذ محاضر أ	رئيسا	جامعة الوادي
عقبة ريمي	أستاذ محاضر أ	مشرفا ومقررا	جامعة الوادي
طير عبد الحق	أستاذ محاضر أ	مشرف مساعد	جامعة الوادي
بغداد بنين	أستاذ محاضر أ	عضوا مناقشا	جامعة الوادي

السنة الجامعية: 2019/2018م

شكر وعرفان

الحمد لله الذي وفقنا واعاننا والشكر لله الذي يسر لنا امورنا ووهبنا القدرة على مواصلة الدراسة والبحث، سبحانه نعم المرشد والمعين **وبعد:**

فالعرفان بالجميل يقضي وفاء الأهل الأفاضل، نتقدم بجزيل شكرنا وفائق تقديرنا واحترامنا لأستاذنا المشرف " **عقبة ريمي**" لما بذله من جهد ووقت وصبر في تصويبنا وتقويمنا، فله منا أسمى عبارات الشكر والعرفان، واعمق معاني الوفاء والامتنان.

كما نتقدم بجزيل الشكر وخالص العرفان إلى كل أساتذتنا الذين درسونا وأسهموا في تكويننا طيلة مشوارنا الدراسي.

والشكر الموصول للجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة .ولكل من ساعدني من قريب أو بعيد بالأخص (رابح دردوري، هناء دبيلي).

فجزاكم الله عنا جميعا خير الجزاء.

الإهداء

اليوم انهيت آخر مرحلة في الدراسة وها قد انطوت صفحة من صفحات الحياة تعلمت ومازلت أتعلم وأخيرا بمناسبة تخرجي وبفضل الله ونعمته والحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات تخرجت فرحة لا تصدق وبعد سجدة شكر لله أهدي تخرجي لمن تحت أقدامها الجنة بما أنني نجحت والحمد لله سأرفع قبعتي وسأهدي هذه الكلمات المعبرة عن حبي وامتناني **لأمي** بفضلها ومساعدتها لي بالنجاح والتفوق... أقول وأنا فرحانة ألف ألف ألف شكر على مساعدتي والله لولا مساعدتك لي وكلامك الرائع الذي جعلني أتمسك بالأمل في النجاح والدراسة جيدا والتفاؤل والصبر والوقوف بجانبي ماديا ومعنويا.

أهدي أيضا تخرجي لمن ساندني ودعمني طوال مرحلتي الدراسية للغاليين" **أبي واخوتي وزوجاتهم كل باسمه ، واخواتي العزيزات الغاليات** ، لكل براعم بيتنا ** **أنس، مُحَمَّد، نور اليقين، زكرياء، شهد، معاذ، آلاء الرحمن****

لأعز صديقة ،أخت ،ورفيقة الدرب التي كنت اتمنى من كل قلبي أن يكتمل مشوارنا سويا ، ان تكون اخر لحظات هذا العمل مع بعضنا البعض ، من كل قلبي اهديكي هذا العمل الذي لطالما حلمتي به واتمنى لكي حياة سعيدة مليئة بالفرح الى الغالية " **فريال خياري**" ..... وأيضا للصديقة التي رغم صغر المسافة التي عرفتها فيها والتي تمنيت انني كنت اعرفها من بداية مشواري ورغم ذلك كانت تلك الأيام من اروع الايام بالنسبة لي للغالية "**هناء دبيلي**"....للأخت العزيزة التي فرقتنا الدراسة والمسافة لكنها بالقلب "**عائشة علوان**" ...لرفيقات الدراسة " **دلال ، ماجدة، ليندا، يسمينة، ايمان، سناء**"...لكل الزملاء ...لبنات العائلة كل باسمها...

اهدي تخرجي..

وفرحتي ..

لكل روح شاركتني بدعائها..

كريـــــــــمة

الملخص:

تسعى هذه الدراسة بشكل رئيسي، إلى تحليل أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي خلال الفترة (1990-2017)، ولتحقيق هذا الهدف تم دراسة أهم الجوانب المفسرة للعلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي، بالإضافة إلى تحليل تطور الإنفاق العام وهيكله في الجزائر، ليتم بعدها صياغة نموذج الانحدار الذاتي لقياس أثر هذا الإنفاق على النمو الاقتصادي وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن الإنفاق العام عرف تزايد ملحوظ بجميع مكوناته، أن النسبة الكبرى في نفقات التسيير والتجهيز كانت من نصيب المستخدمين والبنى التحتية على التوالي، زيادة إلى إظهار التأثير الايجابي والمعنوي لمتغير الإنفاق العام على النمو الاقتصادي عبر النتائج الاحصائية.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق العام، النمو الاقتصادي، نفقات التسيير، نفقات التجهيز، إجمالي الناتج المحلي.

résumé

The main objective of this study is to analyze the impact of public expenditure on economic growth during the period 1990- 2017. To achieve this objective, the most important aspects of the relationship between public spending and economic growth were examined. A self-regression model to measure the impact of this expenditure on economic growth. The study concluded that public spending knew growing remarkable in all its components, and the largest percentage in the management and processing expenses of the share of users and infrastructure respectively, increased to show the positive and the moral influence of the variable public spending on economic growth through the statistical results.

Key-words: public expenditure- economic growth-management expenses- processing expenses- gross domestic Production

فهرس المحتويات

الإهداء	
الشكر	
الملخص	
قائمة المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
قائمة الاختصارات والرموز	
المقدمة	أ–د
الفصل الأول: أدبيات الدراسة (النمو الاقتصادي والإنفاق العام)	
المبحث الأول: التأصيل النظري للإنفاق العام والنمو الاقتصادي.	**7**
المطلب الأول: الإنفاق العام كأداة من أدوات السياسة المالية.	**7**
الفرع الأول: تعريف وعناصر النفقة العامة.	**7**
الفرع الثاني: تقسيمات النفقة العامة.	**8**
الفرع الثالث: ترشيد النفقات.	**10**
المطلب الثاني: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي.	**11**
الفرع الأول: تعريف وقياس النمو الاقتصادي..	**12**
الفرع الثاني: العوامل المحددة للنمو الاقتصادي.	**13**
المطلب الثالث: آلية تأثير الإنفاق العام على النمو الاقتصادي.	**15**
الفرع الأول: العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي.	**15**
الفرع الثاني: نموذج (IS-LM) والطلب الكلي.	**17**
المبحث الثاني: تحليل الدراسات السابقة..	**25**
المطلب الأول: الدراسات السابقة.	**25**
المطلب الثاني: موقع الدراسة من الدراسات السابقة.	**27**
خلاصة الفصل.	**28**

الفصل الثاني: الدراسة القياسية لأثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990– 2017	
تمهيد الفصل.	**30**
المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة .	**31**
المطلب الأول: متغيرات الدراسة وطريقة جمع معطياتها وبياناتها.	**31**
الفرع الأول: تحديد وتعريف متغيرات الدراسة.	**31**
الفرع الثاني: واقع الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (1990-2017).	**31**
الفرع الثالث: واقع تطور النمو الإقتصادي في الجزائر.	**32**
المطلب الثاني: البرامج والأدوات الإحصائية المستخدمة.	**40**
الفرع الأول: البرامج الإحصائية المستخدمة.	**40**
الفرع الثاني: الأدوات الإحصائية المستخدمة.	**41**
المبحث الثاني: عرض ومناقشة النتائج واختبار صلاحية النموذج للعلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي.	**48**
المطلب الأول: عرض ومناقشة نتائج العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي	**48**
الفرع الأول: استقراريه السلاسل الزمنية "اختبار جذر الوحدة"	**48**
الفرع الثاني: اختبار فترة الإبطاء المثلى للمتغيرات في تقدير نموذج ARDL.	**50**
الفرع الثالث: اختبار الحدود "Bounds Test" لنموذج ARDL	**51**
الفرع الرابع: تقدير العلاقة في المدى القصير والمدى الطويل	**53**
المطلب الثاني: اختبارات صلاحية النموذج .	**54**
الفرع الأول: اختبار مشكل الارتباط الذاتي للبواقي	**54**
الفرع الثاني: اختبار مشكلة عدم ثبات التباين.	**55**
الفرع الثالث: اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي.	**57**
الفرع الرابع: اختبار استقرار النموذج (stability Test) .	**57**
خلاصة الفصل.	**59**
الخاتمة..	**61**
قائمة المراجع.	**64**

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
(1-2)	تعريف المتغيرين ومصادر البيانات	31
(2-2)	تطور حجم النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)	**31**
(3-2)	هيكل نفقات التسيير في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)	**32**
(4-2)	مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001- 2004)	**33**
(5-2)	البرنامج التكميلي لدعم النمو والمخصصات المضافة (2005-2009)	**35**
(6-2)	تطور النمو الإقتصادي في الجزائر للفترة ما بين 1990-2017	**36**
(7-2)	إختبار ديكي فولر للسلسلة LGDB-LPIB عند المستوى	**48**
(8-2)	إختبار ديكي فولر للسلسلة LGDB_LPIB عند الفرق الأول	**49**
(9-2)	اختبار فترة الإبطاء المثلى للمتغيرات في تقدير نموذج ARDL	**50**
(10-2)	اختيار فترات الإبطاء المثلى	**51**
(11-2)	اختبار منهج الحدود	**52**
(12-2)	نتائج تقدير النموذج	**53**
(13-2)	تقدير العلاقة قصيرة الأجل	**53**
(14-2)	تقدير العلاقة طويلة الأجل	**54**
(15-2)	اختبار Breuch-Godfrey لارتباط الذاتي للبواقي	**55**
(16-2)	اختبار Arch لعدم ثبات التباين	**56**

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-1)	العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي	**16**
(2-1)	التوازن الكينزي	**18**
(3-1)	منحنى (IS)	**19**
(4-1)	أثر زيادة الإنفاق العام على الطلب الكلي	**20**
(5-1)	منحنى (LM)	**21**
(6-1)	التوازن من خلال نموذج (IS_LM)	**22**
(7-1)	أثر زيادة الإنفاق العام في نموذج (IS_LM)	**23**
(8-1)	التوازن من المدى القصير إلى المدى الطويل	**24**
(1-2)	تطور النفقات العامة في الجزائر 2000-2017	**32**
(2-2)	تطور معدلات النمو الإقتصادي في الجزائر للفترة ما بين (2017-1990)	**39**
(3-2)	اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي	**57**
(4-2)	اختبارات **stability**	**58**

قائمة الاختصارات والرموز

الرمز أو الاختصار	التعريف
LPIB	**الإنفاق العام**
LGDB	**النمو الاقتصادي**
P	**درجة التأخير**
LM	**مضاعف لاغرانج**
F	**اختبار فيشر**

مقدمة عامة

تمهيد:

يعتبر تحسين معدلات النمو الاقتصادي هدف أي سياسة اقتصادية كانت و يقصد بمعدل النمو الاقتصادي حجم الناتج الممكن تحقيقه خلال سنة ما باستغلال كافة الموارد المتاحة وكلما كان معدل النمو الاقتصادي مرتفعا كلما دل ذلك على نجاح السياسة الاقتصادية المتبعة.

ونجد من أهم السياسات الاقتصادية السياستان المالية والنقدية، غير أن السياسة المالية لم يكن لها موقع قوة في الفكر الاقتصادي، إلا بعد ظهور أزمة الكساد الكبير 1929 وما صاحبها من اختلالات هيكلية كبيرة أدت إلى تغيرات عميقة في الفكر الاقتصادي، إذ تحول من مبادئ الفكر النقدي إلى أسس الفكر المالي الذي كان محصلة لأفكار كينز، هذا الأخير طالب بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق الإنفاق العام واعتبره أهم أدوات السياسة المالية فعالية في تحفيز الطلب الكلي ما يؤدي لاستجابة مقابلة من جانب العرض فيزيد الناتج القومي وبالتالي النمو الاقتصادي الذي كان على مر السنين محط اهتمام رواد المدارس الاقتصادية حيث جدوا في تطوير نماذج ونظريات تساهم في تفسيره وتبين أهم الميكانيزمات اللازمة لتحقيقه، بدءا بالمدرسة الكلاسيكية التي أقرت بمحدودية النمو الاقتصادي على المدى البعيد، ذلك لأن الناتج القومي سوف يتزايد بنسبة أقل من تزايد النمو السكاني نتيجة لسريان قانون تناقص الغلة، كما أكد شومبيتر على أهمية التجديد والابتكار وكذا على عنصر التنظيم الذي يقود إلى نتائج باهرة تسمح بدفع عجلة النمو الاقتصادي، أما سولو فقد صاغ نموذج للنمو الاقتصادي في المدى الطويل بإدخال عنصر التطور التكنولوجي وتبيان أثره على زيادة معدل الناتج الحقيقي للفرد وعلى غرار أفكار كينز ظهرت نظريات النمو الداخلي(خاصة نموذج بارو) الذي أكد على أن السياسة العمومية متمثلة في الإنفاق العام وكذا بعض العناصر الأخرى تحدد نسب النمو الاقتصادي في المدى الطويل.

وباعتبار الاقتصاد الجزائري جزء من هذا المحيط يتأثر بمختلف الهزات والأزمات الحادة فكان لابد من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق الإنفاق العام للحد ومعالجة هذه الأوضاع وزيادة الناتج الداخلي الخام وهذا ما برز بوضوح في الآونة الأخيرة، إذ انتهجت الجزائر سياسة مالية توسعية لم يسبق لها مثيل من قبل لاسيما من حيث أهمية الموارد المالية المخصصة للإنفاق العام في ظل وفرة المداخيل الناتجة عن التحسن المستمر نسبيا في أسعار النفط وذلك عبر برامج الاستثمارات العمومية المنفذة أو الجاري تنفيذها.

بمعنى أن الإنفاق العام هو المتغير التحكمي بيد الدولة الذي تستعمله في كل الظروف والأوقات للتأثير على مختلف المتغيرات الاقتصادية ومن بينها النمو الاقتصادي، من هنا ينضح أننا نتحدث عن مفهومين أساسيين

وهما الإنفاق العام والنمو الاقتصادي هذا الموضوع أسال الحبر عند الكثير من الاقتصاديين وكان محور العديد من الدراسات التي أعطت نتائج متباينة فمنها من أكد على فعالية الإنفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي ومنها من عارض هذه الفكرة، هذا ما جذبنا لمحاولة معرفة أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي ولا يتأتى ذلك بمجرد نظرة اقتصادية عامة وإنما يتطلب الأمر دراسة ميدانية قياسية بين هذين المتغيرين على الاقتصاد الجزائري للتمكن من الإجابة على الإشكالية الرئيسية لهذا البحث.

1.الإشكالية الرئيسية:

ما مدى تأثير النفقات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2017) ؟

قبل الإجابة على هذه الإشكالية هناك مجموعة من الأسئلة الفرعية والمتمثلة في:

2.التساؤلات الفرعية:

أ- ما المقصود بالنفقات العامة والنمو الاقتصادي ؟

ب- ما هو واقع النمو الاقتصادي والإنفاق العام في الجزائر؟

ج- هل هناك علاقة توازنية قصيرة أو طويلة الأجل بين النمو والإنفاق العام ؟

3.الفرضيات:

أ- تتعدد المفاهيم المتعلقة بالنفقات العامة والنمو الاقتصادي بتعدد المدارس الاقتصادية.

ب- تستخدم الجزائر سياسة الإنفاق العام بشكل واضح من خلال برامجها بهدف التأثير على النمو الاقتصادي.

ج- توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي.

4.دوافع اختيار الموضوع:

يرجع اختيارنا للموضوع للأسباب التالية:

أ- يعتبر النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعكس حقيقة الوضع الاقتصادي ويبين مستوى التقدم، لذا نجد جل الدول تبحث عن زيادة معدلات نموها ولا يتحقق ذلك إلا بإدراك العوامل المفسرة له ومن بينها الإنفاق العام؛

ب- عودة تدخل الحكومات في النشاط الاقتصادي عن طريق الإنفاق العام بعد الأزمة المالية الأمر الذي يقودنا لمحاولة معرفة انعكاسات هذا الإنفاق على النمو الاقتصادي؛

ج- التوجه الاقتصادي الحالي والسعي الحثيث للجزائر من أجل رفع معدلات النمو الاقتصادي، امتصاص البطالة وتحقيق الإنعاش الاقتصادي.

5.أهمية البحث:

أ- تعتبر مسألة تحقيق النمو الاقتصادي المهمة الأساسية للسلطات الاقتصادية التي تدفعها باستمرار إلى البحث عن سبل زيادته واستمراره؛

ب- يعد النمو الاقتصادي مفتاح تطور المجتمع في كل المجالات فهو مصدر زيادة الدخل، الاستثمار والاستهلاك والعمالة؛

ج- يلعب الإنفاق الحكومي دورا هاما في الدول النامية ومن بينها الجزائر، إذ يساهم في تمويل النشاط الاقتصادي وتحقيق النمو؛

د- تساهم التقنيات الكمية في تحقيق مقاربة واقعية وذات مصداقية لمدى ملائمة حجم الإنفاق مع متطلبات النشاط الاقتصادي وضبط مساهمة عناصر الإنفاق المختلفة في زيادة حجم النمو الاقتصادي.

6.أهداف البحث:

أ- إبراز الإطار النظري للإنفاق العام والنمو الاقتصادي؛

ب- تبيان أثر الإنفاق العام على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر.

ج- إضافة شيء جديد إلى الدراسات السابقة في هذا الميدان.

7.المنهج والأدوات المستخدمة في البحث:

تستدعي طبيعة البحث الاعتماد على المنهج التاريخي، المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، حيث نعتمد على المنهج الأول والثاني في إطار التعرض للمفاهيم العامة حول كل من الإنفاق العام والنمو الاقتصادي والتحاليل المرتبطة بهما، أما المنهج التحليلي القياسي فيمكن استخدامه أثناء دراسة تأثير سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر.

نظرا لطبيعة الدراسة واحتوائها على حسابات وبيانات إحصائية تم الاستعانة ببعض برامج الإحصاء ومعالجة البيانات وهي على التوالي:

- Excel 2010.
- Eviews.

8.حدود الدراسة: يمكن تقسيم حدود الدراسة إلى حدود مكانية وزمانية وموضوعية:

الحدود الموضوعية: نتناول في هذه الدراسة الإنفاق العام والنمو الاقتصادي وبعدها نقوم بدراسة قياسية.

الحدود الزمانية: تم تحديد فترة الدراسة (1990-2017) لكي تكون الدراسة دقيقة.

الحدود المكانية: تم إجراء الدراسة على مستوى الإقتصاد الوطني الجزائري.

9.صعوبات الدراسة:

أثناء دراستنا لهذا الموضوع واجهتنا مجموعة من الصعوبات أبرزها ندرة المراجع المتخصصة، خاصة فيما تعلق بالبيانات ومعدلات الإنفاق العام والنمو خاصة للسنوات الأخيرة لفترة الدراسة، هذا مما اضطرنا إلى الاجتهاد والاستعانة بخبراء في الميدان التطبيقي من أجل الوقوف على التحاليل والإجابات المراد الوصول إليه.

10.هيكل الدراسة:

من أجل الإلمام بموضوع الدراسة بكل جوانبه عالجنها من خلال فصلين، ففي الفصل الأول تعرضنا للجانب النظري للموضوع، أما الفصل الثاني فخصصناه للجانب التطبيقي أو القياسي كما هو موضح فيما يأتي:

الفصل الأول: أدبيات الدراسة (النمو الاقتصادي والإنفاق العام)، قمنا بدراسته من خلال مبحثين، إذ تطرقنا في:

المبحث الأول للتأصيل النظري للإنفاق العام والنمو الاقتصادي ،تم تناولنا في المبحث الثاني لتحليل الدراسات السابقة.

أما الفصل الثاني:الدراسات القياسية لأثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990–2017)، فتناولناه في مبحثين، حيث:

المبحث الأول للطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة، والمبحث الثاني للعرض ومناقشة النتائج واختبار صلاحية النموذج للعلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي.

الفصل الأول

أدبيات الدراسة النمو الاقتصادي والإنفاق العمومي

تمهيد :

احتل النمو الإقتصادي حيزا مهما في الدراسات الإقتصادية، وتطورت البحوث بشأنه بدءا من النظرية الكلاسيكية التي اهتمت بدراسة القوى التي تحدد تقدم الشعوب، وصولا إلى النظريات الحديثة التي إهتمت بجعل النمو حلا لتخلف الشعوب التي ظهرت خلال العقود الستة الأخيرة، ويبرز النمو الإقتصادي كمؤشر عام يشير إلى طبيعة الحالة القائمة ويعكس إلى حد كبير وضعية باقي المؤشرات الإقتصادية كهدف رئيسي تستهدفه أي سياسة قائمة

ومن هنا يبرز دور السياسة المالية والنقدية كأهم سياستان للتأثير على النمو الإقتصادي، حيث يعتبر الإنفاق العام من أهم أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة للتأثير على النمو الإقتصادي.

ومن أجل الإلمام بهذا الفصل تم تقسيمه إلى مبحثين:

- **المبحث الأول**: التأصيل النظري للإنفاق العام والنمو الاقتصادي.
- **المبحث الثاني**: تحليل الدراسات السابقة.

المبحث الأول: التأصيل النظري للإنفاق العام والنمو الاقتصادي

يلعب الانفاق دورا حاسما في التنمية الاقتصادية فمن خلاله تحافظ الحكومات على الهوية الوطنية وتوفير البنية الاساسية اللازمة للتنمية . وتؤثر في معدلات التنمية وفي توزيع منافعها وتهيئة الخدمات الاجتماعية اللازمة للوفاء باالاحتياجات الاساسية للسكان وتظهر النفقات العامة للدول عادة في أحد جانبي الموازنة العامة . وتوضح قراءة أرقام هده النفقات مدى أهمية السياسة الإنفاقية و الأهمية النسبية لعناصر هده النفقات في المجتمع .

المطلب الأول : الإنفاق العام كأداة من أدوات السياسة المالية

تحقيقا لاهداف المجتمع واشباع الحاجات العامة تلجا الدولة لانفاق العمومي الذي يعتبر اداة مهمة من الادوات المالية الرئيسية للدولة، فالانفاق العمومي يعكس لدرجة كبيرة فعالية الحكومة ومدى تاثيرها و مساهمتها في النشاط الاقتصادي وتطور الدولة .

الفرع الأول: تعريف وعناصر النفقة العامة

1_تعريف النفقة العامة :

قصد الاحاطة بمفهوم النفقة العامة ، نتناول تعريفها من الجوانب التالية :

أ.التعريف اللغوي :

"النفقة" لغة مشتقة من "الانفاق " وهو الاخراج، ويقال أن الشحص أنفَقَ المال أي من حوزته وصَرَفه. [1]

ب.التعريف القانوني:

تمثل النفقة العامة "كل مبلغ نقدي يرصد ويجاز في الميزانية العمومية ".

ج.التعريف الإقتصادي :

يختلف لإقتصاديون في تعريف النفقات العامة فمنهم من يعرفها على أنها :"مبلغ نقدي يقوم بدفعه شخص عام من اجل إشباع حاجات عامة .أو "كل الاموال التي تصرفها الدولة من اجل إشباع الحاجات العامة للمواطنين ، وتأحذ

[1] _إيمان بوعكاز، **أثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي**، دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال فترة 2005 _2011، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، شعبة إقتصاد مالي ،2015 ص 03.

هذه الحاجات العامة اشكالا متعددة : حيث أ نه يمكن أن تتمثل في نفقات مرتبات الموظفين او دفع أجور المقاولين أو منح الإعانات ..."[1]

مما سبق يمكن تعريفها على **"انها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة "**[2].

2_عناصر النفقة العامة.

النفقة العامة تشتمل على عناصر ثلاثة وهي :[3]

_مبلغ نقدي . _يقوم بإنفاقه شخص عام .

_الغرض منه تحقيق نفع عام .

مبلغ نقدي : تكون النفقة العامة في شكل مبلغ نقدي حيث تقم الدولة بدورها في لإنفاق العام باستخدام مبلغ نقدي ثمنا لما تحتاجه من منتجات ، سلع وخدمات ، من أجل تسيير المرافق العامة وثمنا لرؤوس الأموال الإنتاجية التي تحتاجها للقيام بالمشاريع الإستثمارية التي تتولاها ولمنح المساعدات و الإعانات اقتصادية و إجتماعية وثقافية ...وغيرها

يقوم بإنفاقه شخص عام : تعتبر نفقات الدولة وهي تباشر نشاطها العام نفقة عامة تلك التي تصدر من الوزارات و الإدارات الحكومية و كذالك الهيئات و الإدارات العامة و المؤسسات الداخلة في الإقتصاد العام والمتمتعة بالشخصية المعنوية .[4]

الغرض منه تحقيق نفع عام : يجب أن يكون الهذف من النفقات العامة هو إشباع الحاجات العامة ومن ثم تحقيق المنفعة العامة أو المصلحة العامة ، وبالتالي لا يمكننا إعتبار مبلغ نقدي كنفقة عامة صرفه بهدف إشباع حاجة خاصة أو تحقيق المنفعة الخاصة تعود على الأفراد .[5]

الفرع الثاني: تقسيمات النفقة العامة .

قسمت النفقات العامة إلى عدة أنواع ، وكل نوع يتخذ معيار معينا كأساس له وهي:

[1] _سوزي علي ناشد، **الوجيز في المالية العامة**، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الاسكندرية، 2000، ص27

[2] _محمد عباس محرزي، **إقتصاديات المالية العامة** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003 ص 65.

[3] _نفس المرجع أعلاه .

[4] معلم يوسف ، **محاضرات في المالية العامة** لطلبة سنة ثالثة ل م د ،كلية الحقوق، قسم القانون العام ، جامعة قسنطينة 1.

[5] _لوبي نصيرة ، ربيع زكريا، **محاضرات في المالية العامة** ،كلية الحقوق ، سنة ثانية قانون خاص وعام ، 2013 _2014، ص 11.

1: التقسيم من حيث دورية النفقة : حيث تقسم النفقات إلى نفقات عادية (الجارية) ونفقات غير عادية (رأسمالية)

_النفقات العادية (الجارية) : هي النفقات التي تتكرر بصفة دورية منتظمة في الميزانية العامة للدولة ، أي خلال كل سنة مالية. كأجور الموضفين و العمال [1].

_النفقات الغير عادية (الرأسمالية) : وهي النفقات التي لاتتكرر بصفة دورية كل سنة كنفقات الحروب ومكافحة الأوبئة الطارئة .[2]

2 : التقسيم حسب طبيعة النفقة :حيث تقسم النفقات إلى نفقات حقيقية ونفقات تحويلية .

_النفقات الحقيقية : تلك المبالغ المالية التي تصرفها الدولة مقابل الحصول على سلع أو خدمات أو رؤوس أموال إنتاجية كأجور وأسعار السلع و الخدمات .

_النفقات التحويلية :هي تلك المبالغ الي لا يترتب عليها حصول الدولة على مقابل من السلع و الخدمات أو رؤوس أموال بل بموجبها تقوم الدولة بتحويل جزء من الدخل الوطني من الطبقات الاجتماعية مرتفعة الدخل إلى الطبقات الاجتماعية الأخرى محدودة الدخل ، من أمثلتها :الإعانات والمساعدات الاقتصادية .[3]

3: تقسيم النفقات وفق الغرض منها : وفق هاذا المعيار يتم تقسيم النفقات العامة إلى :[4]

_النفقات الإدارية : هي تلك النفقات اللازمة لتسيير الشؤون الإدارية كأجور المستخدمين .

_النفقات الاجتماعية: الرامية أساسا لتحقيق التنمية و التكافل الاجتماعي .

_النفقات الاقتصادية: تمثل النفقات الضرورية النسيج الصناعي ، دفع الاستثمار وتمتين البنى التحتية كالطرق والري نضيف تقسيما آخر يتضمن نفقات التسيير ونفقات الاستثمار .

[1] _محمد عباس محرزي، نفس المرجع السابق، ص 90.

[2] _ عل زغدود، **المالة العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006،ص22.

[3] _ محمد خالد لمهايني ،**محاضرات في المالية العامة**، المعهد الوطني للادارة العامة الدورة التحضيرية ،2013،ص19.

[4] _زكاري محمد، **دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي** ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في تخصص الاقتصاد الكمي 1970_2012سنة 2013_2014.

_نفقات التسيير : تلك النفقات الضرورية لسير أجهزة الدولة الادارية و المتكونة أساسا من أجور الموضفين ومصاريف صيانة البنايات الحكومية ومعدات المكاتب تسعى من خلالها الدولة إلى توفير كل ماتحتاجه المرافق العامة و الادارات العمومية .[1]

_نفقات الاستثمار: هي نفقات تكوين وتحصيل رأس مال الثابت من مخزون ، أراضي وكذا أصول غير مادية ، والهدف منها توسيع الطاقة الانتاجية لتحقيق النمو الاقتصادي .[2]

الفرع الثالث: ترشيد النفقات .

المقصود بترشيد النفقات العامة هو تحقيق أكبر نفع للمجتمع عن طريق رفع كفاءة هاذا الإنفاق إلى أعلى درجة ممكنة و القضاء على أوجه الاسراف و التبذير ومحاولة تحقيق التوازن بين النفقات العامة وأقصى مايمكن تدبيره من الموارد العادية للدولة .

والواقع أن ترشيد النفقات العامة يتطلب الالتزام بالضوابط التالية :[3]

1_تحديد حجم أمثل للنفقات العامة : أنه ليست من المصلحة تتجه النفقات العامة نحو التزايد بلا حدود ، وإنما تقتضي المصلحة بأن تصل النفقات إلى حجم معين لا تزيد عنه وهو مايطلق عليه (الحجم الأمثل للنفقات العامة) وهاذا الأخير هو ذلك الحجم الذي يسمح بتحقيق أكبر قدر من الرفاهية لأكبر عدد من الموظفين ، وذلك في حدود أقصى مايمكن تدبيره من الموارد العادية للدولة .

2_إعداد دراسات الجدوى للمشروعات : تتضمن دراسة الجدوى لأي مشروع على العناصر التالية : التكاليف الإستثمارية ،الدراسة التسويقية ، خطة التمويل المقترحة ، اقتصاديات تشغيل المشروع ، ربحية المشروع ، الآثار المحتملة للمشروع على البيئة واتساقه مع المجتمع ، فرص العمالة التي يخلقها المشروع وآثاره على الادخار وإعادة توزيع الدخل ، كذلك الآثار الاجتماعية للمشروع .

[1] _عدة أسماء، **أثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر**،مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص إقتصاد دولي، 2015_2016.

[2] _بودخدخ كريم، **أثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي**، مذكرة مقدمة من ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص نقود مالية ، 2009_2010،ص48.

[3] _بالعاطل عياش،نوي سميحة،**آليات ترشيد الانفاق العام من اجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة في الجزائر**،2013،ص05.

3_ الترخيص المسبق من السلطة التشريعية : تقضي قواعد المالية العامة بأن انفاق أي مبلغ من الأموال العامة أو الارتباط بإنفاقه ، يجب أن يكون مسبوق بترخيص من السلطة التشريعية ، ضمانا لتوجيهه بالشكل الذي يضمن تحقيق مصلحة العامة ، كما أن هاذا الترخيص يساعد على ترشيد النفقات ، لأن أعضاء البرلمان أثناء مناقشتهم مشروع الموازنة قد يطالبون الحكومة بإلغاء بعض النفقات او استبدالها .

4_ تجنب الاسراف و التبذير : هناك صور عديدة للاسراف و التبذير في النفقات العامة في كثير من الدول النامية نوجزها فيما يلي :[1]

_ إرتفاع تكاليف تأدية الخدمات العامة . _سوء تنظيم الجهاز الحكومي.

_تحقيق مآرب خاصة لبعض ذوي النفوذ و السلطة . _عدم وجود تنسيق في العمل بين الأجهزة الحكومية

_زيادة عدد العاملين في الجهاز الحكومي عن التقدير اللازم الأداء الأعمال.

_المبالغة في النفقات التمثيل الخارجي ...إلخ.

لا شك أن ترشيد النفقات العامة يتطلب القضاء على جميع أوجه الإسراف والتبذير المذكورة وغيرها و بالأخص تشديد الرقابة بمختلف أنواعها على النفقات العامة .

من أهم الظواهر الاقتصادية التي استدعت انتباه الاقتصاديين هي ظاهرة تزايد النفقات العامة مع زيادة الدخل الوطني.

المطلب الثاني: مفاهيم عامة حول النمو الإقتصادي.

يعتبر النمو الإقتصادي من الأهداف الإقتصادية الأساسية التي تسعى خلفها الحكومات ، وتتطلع إليها الشُعوب وذلك لكونه يمثل الخلاصة المادية للجهود الإقتصادية والغير الاقتصادية المبذولة في المجتمع ،إذ يعد احد الشروط الضرورية لتحسين المستوى المعيشي للمجتمعات ،كما يعد مؤشراً من مؤشرات رخائها، ويرتبط النمو الاقتصادي بمجموعة من العوامل الجوهرية في المجتمع تُعَد بمثابة المناخ الملائم لتطوره؛ كعامل توفر المؤسسات ذات الكفاءة العالية،

[1] _بلعاطل عياش وآخرون، نفس المرجع السابق، ص06.

الحكم الراشد، المشاركة المجتمعية، البحث العلمي، الصحة و التعليم ...سنحاول من خلال هاذا المطلب نقدم بإختصار عن تصوراً عامًّا عن مفهوم النمو الاقتصادي وطرق قياسه، العوامل المحددة للنمو الاقتصادي.

الفرع الاول: تعريف وقياس النمو الاقتصادي.

1: تعريف النمو الاقتصادي .

تعددت تعريفات النمو الاقتصادي ، لذلك سنذكر بعضها في هاذا الفرع حتى يتضح مقصودها:

_" **معدل زياذة الإنتاج أو الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة** "؛[1]

_"**الزيادة المستمرة في كمية السلع و الخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط إقتصادي معين**"؛

_"**حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي او إجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي**" .

من التعريفات السابقة يمكن استخلاص مايلي :

_ **النمو الإقتصادي** عبارة عن الزيادة التي تتحقق في الدخل يجب أن تكون على المدى الطويل وليست زيادة مؤقتة سرعان ماتزول بزوال أسبابها؛

كما أن الزيادة الحاصلة في دخل الفرد وجب أن تكون حقيقية ولا يكفي أن تكون نقدية، ما معناه يجب استعباد معدل التضخم.

_إن النمو الإقتصادي لايعني فقط حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي بل يجب أن تترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي أي لابد لمعدل النمو الإقتصادي أن يتجاوز معدل النمو السكاني ، وبالتالي:

معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل القومي – معدل النمو السكاني.

كما أن: الدخل الحقيقي للفرد = الدخل النقدي الفردي / المستوى العام للأسعار.

[1] _حربي محمد موسى عريقات، **مبادئ الاقتصاد: التحليل الكلي** دار وائل للنشر ،طبعة الاولى ،الاردن،2006،ص268.

ومما سبق يمكن تعريف النمو الإقتصادي على أنه الزيادة في إجمالي الناتج المحلي خلال فترة زمنية محددة ،بما يضمن الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي .[1]

2: قياس النمو الاقتصادي .

إن النمو الاقتصادي هو مؤشر عن واقع الأداء الإقتصادي ، حيث من خلاله تتبين العلاقة بين مدخلات ومخرجات الاقتصاد ، ومن هاذا الأساس تنطلق أهمية قياس النمو الاقتصادي ، حيث أن دراسة دور الدخل القومي هو في صميم دراسات النمو الاقتصادي حيث عادة نستعمل معيارين أساسيين لقياس هاذا الدخل .[2]

أ. الناتج الوطني الخام:

هو قيمة مجموع السلع و الخدمات النهائية المنتجة في سنة معينة وتستثنى السلع الوسيطية (السلع المستخدمة في إنتاج سلع أخرى). وهو يأخذ في الحسبان إنتاج المواطنين المقيمين ، بما في ذلك قيمة السلع والخدمات المنتجة من قبل اولئك الذين يقيمون خارج البلاد وهو الأكثر شيوعًا في حساب الدخل أي عوامل إنتاج ذات جنسية مقيمة سواء موجودة في الاقتصاد المحلي أو في الخارج.

ب . الناتج الداخلي الخام :

يشبه الناتج المحلي الخام إن لم يكن ذلك بإدراج جميع الإنتاج داخل البلاد بحيث وضعت أصولها من قبل مقيمين أجانب ولكن بإستثناء قيمة الإنتاج من المواطنين الذين يعيشون في الخارج ، أي من طرف عوامل الإنتاج مقيمة والتي تتكون من عوامل وطنية وأخرى خارجية .

ـ إن الناتج المحلي الخام والناتج الداخلي الخام مقسوم على إجمالي حجم السكان يقيس لنا الدخل الفردي.

الفرع الثاني: العوامل المحددة للنمو الاقتصادي .

يرتبط مستوى الحياة في أي اقتصاد بالمقدرة الإنتاجية للاقتصاد من السلع و الخدمات، وهذه الانتاجية مرتبطة بكمية رأسمال المادي ورأسمال البشري ومجموع المعارف التكنولوجية المتاحة عند العمال .

[1] ـزكاري محمد، نفس المرجع السابق ،ص 41.
[2] ـعدة أسماء، نفس المرجع السابق، ص61.

1. **عوامل الانتاج** :

إن زيادة الحجم المتاح من عوامل الانتاج يساهم في زيادة الانتاج ، ومع إفتراض غياب عامل التكنولوجيا نستنتج معادلة الانتاج بالعلاقة التالية : $\mathbf{Y=F(K.L)}$

Y:الانتاج ، K :رأسمال ، L :العمل

في هذه الحالة فإن حجم الانتاج لا يتغير إلا بتأثير تغير حجم رأسمال والعمل .

هناك العديد من العوامل المحددة للنمو الاقتصادي والتي تعمل على إحداث النمو من أهمها :[1]

أ. **عنصر رأس المال:**

يكون العمال أكثر إنتاجية إذا توفر لديهم مجموعة من الوسائل للعمل و الإنتاج و التي تتمثل في رأسمال المادي ، وينطوي رأس مال المادي على كل أصل منتج ، وينتج سلعا أخرى كالآلات والمعدات بالإضافة الى التجهيزات و البنية الأساسية اللازمة لقيام المشروعات

ب .عنصر العمل :

يعتبر عنصر العمل من أهم العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي كما أن أهم عنصر في تكوينه هو السكان ونوعية هؤلاء السكان والهرم السكاني ، وزيادة السكان في هذه الحالة تعني زيادة عرض العمل ، مع الأحذ بعين الاعتبار اثر النمو السكني على مستوى نصيب الفرد من الدخل القومي ، حيث يعتبر ذلك مصدر ا لزيادة النشاط الاقتصادي والنمو الاقتصادي ومن هنا وجب الاهتمام بتدريب العنصر البشري ، وتنمية المهارات الفنية الاساسية لان مجموع هذه المهارات تؤدي الى زيادة الإنتاجية وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي.

ج. **عنصر التكنولوجيا** :

حتى الآن في تحليلنا لمصادر النمو الاقتصادي كنا نفترض ان الدالة الانتاج لا تتغير مع مرور الوقت ، ولكن في الواقع ومع اعتبار عنصر التقدم التكنولوجي فإن دالة الانتاج تتغير وبالتالي الكمية المعطاة من كل عامل من عوامل الانتاج ،

[1] _عدة أسماء،مرجع سبق ذكره،ص68.

واصبح من الممكن أن ننتج أكثر من الأمس ، حيث يظهر تأثير التقدم التكنولوجي في التحليل بفضل معادلة الانتاج التالية:

$$\mathbf{Y=AF(K,L)}$$

A: يمثل مستوى التكنولوجيا.

حيث ان الناتج لايرتفع لمجرد ارتفاع حجم عنصر العمل وعنصر رأسمال فقط ولكن نتيجة لتحسن "الإنتاجية الكلية لعوامل الانتاج"

ويشمل عامل التقدم التكنولوجي يصبح معدل النمو الاقتصادي عل الشكل التالي:

إن معدل النمو الكلي هو مجموع مساهمة كل عامل من عوامل الانتاج، $\frac{\Delta Y}{Y} = \alpha \frac{\Delta K}{K} + (1-\alpha)\frac{\Delta L}{L} + \frac{\Delta A}{A}$

مساهمة عامل رأسمال $\alpha(\frac{\Delta K}{K})$

مساهمة العمل $(1-\alpha)\frac{\Delta L}{L}$، ومساهمة عامل التكنولوجيا $(\frac{\Delta A}{A})$ وهو مايعرف بالإنتاجية الكلية لعوامل الانتاج.

المطلب الثالث :آلية تأثير الإنفاق العام على النمو الاقتصادي

الفرع الأول: العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي

اختلفت نتائج الأبحاث في تحيد طبيعة تلك العلاقة نتيجة لاختلاف الأسس والفرضيات التي انطلقت منها، فبعض الدراسات توصلت لوجود علاقة موجبة في حين كشفت أخرى عن العلاقة السالبة بينهما

1_ العلاقة الإيجابية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي :

أكد "Ram" من خلال الدراسة التي أجراها سنة 1986 أن الإنفاق العام له تأثير ايجابي وهام على النمو الاقتصادي كما عرف الناتج الوطني على أنه إجمالي ما ينتجه القطاعين العام والخاص، كما استنتج "Aschaur" سنة 1990 أن الإنفاق العام خاصة من خلال الاستثمار العام ينعكس إيجابا على الناتج الوطني، إضافة إلى دراسة

"Alexiou" التي أجريت سنة 2009 على 7 دول من أوروبا الشرقية خلال الفترة (1995_2005) وبينت أن الإنفاق على تكوين رأس المال يؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي .

غير أن بعض الاقتصاديين أشاروا إلى محدودية الأثر الإيجابي للنفقات العامة على النمو حيث لا يستمر مع الزيادة في الإنفاق العام، إذ أوضح "chehy" سنة 1993 أن الإنفاق العام يؤثر إيجابا على النمو الاقتصادي ما لم تتعد نسبته 15% من الناتج الوطني، أما إذا تجاوز هذه النسبة فإن أثر النفقات العامة سيصبح سلبيا مثلما يبرزه الشكل الموالي . [1]

الشكل رقم (1-1): العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي

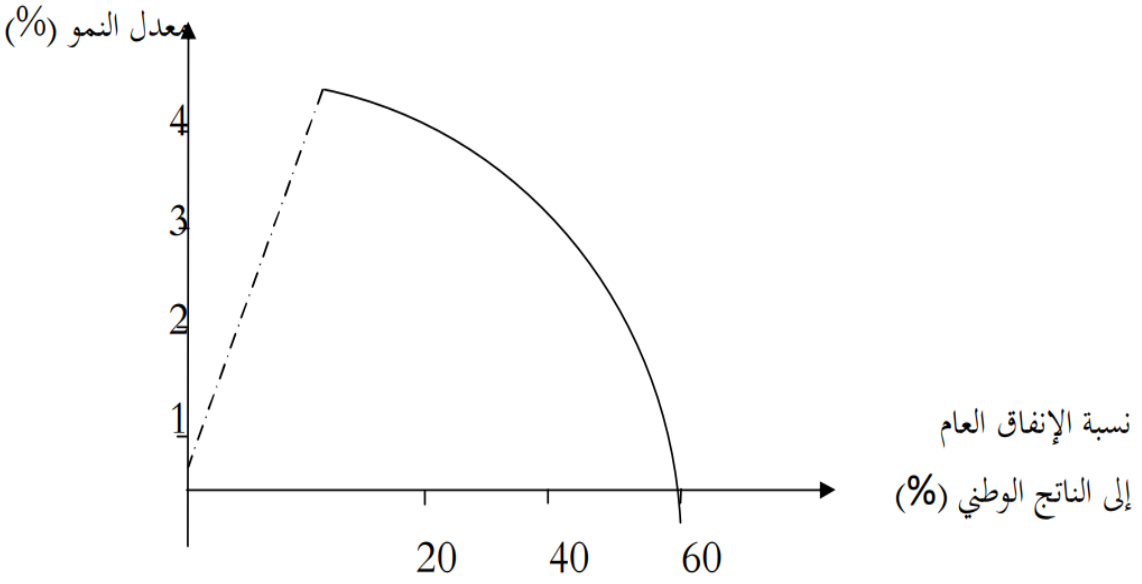

Source: Pascual.M, Garcia.S, Op.cit,P4.

إذ يبين الشكل أنه في غياب النفقات العامة يكون معدل النمو ضعيف ويدنو من الصفر لكنه يبدأ في الارتفاع بزيادة حجم الإنفاق العام إلى الناتج الوطني حتى يبلغ أعلى مستوى له عندما تناهز نسبة النفقات العامة إلى الناتج 15%، يعود بعد ذلك معدل النمو الاقتصادي إلى الانخفاض رغم زيادة حصة الإنفاق العام من الناتج ما يعكس العلاقة السلبية بين النفقات والنمو في حال تجاوز نسبة النفقات العامة 15% من الناتج.

[1] زكاري محمد، مرجع سبق ذكره ،ص79.

2_ العلاقة السلبية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي :

قام "Knob" سنة 1990 بدراسة حول الاقتصاد الأمريكي على طول الفترة (1970_1995) توصل من خلالها إلى أن زيادة حجم الإنفاق العام له أثر عكسي على النمو الاقتصادي، متوافقا في ذلك مع دراستي "Henrikson" سنة 1999 و"Folster" سنة 2001 حيث قاما كل منهما بدراسة العلاقة بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي بأمريكا خلال الفترة (1970_1995) ، كما أشار "Guessa" أن تزايد الإنفاق العام يؤثر سلبا على النمو خاصة في الدول ذات النظام الاشتراكي مقارنة بالدول ذات النظام الرأسمالي مستندا على دراسة أجراها حول 59 دولة من الدول النامية المتوسطة الدخل خلال الفترة (1960_1985). [1]

الفرع الثاني :نموذج (IS_LM) والطلب الكلي

يرجع بناء نموذج (IS_LM) إلى الاقتصاد البريطاني ‹‹هيكس›› سنة 1937، والذي لخص فيه التصورات والأفكار التي جاء بها قبله ‹‹كينز›› سنة 1936 في كتابه ‹‹النظرية العامة في استخدام النقود والعمالة›› ويعتبر من النماذج الأساسية والأكثر استعمالا في الاقتصاد الكلي.

وجاء نموذج (IS_LM) لإظهار آلية تحديد الدخل في السوق الحقيقي والسوق النقدي، ولم يأخذ سوق العمل بعين الاعتبار ذلك لأن التحليل الكينزي يشير إلى أن الدخل هو الذي يحدد حجم العمالة. [2]

1_ التوازن الكينزي :

أ_ الطلب المتوقع والطلب المحقق : ينطلق التحليل الكينزي في تصوره للتوازن العام من جانب الطلب، وليؤكد على أن جميع المتعاملين الاقتصاديين سواء كانوا أفراد، مؤسسات أو دولة يمكنهم التأثير في جانب العرض وبالتالي فإنه يشير إلى أن توازن الاقتصاد يقع عند مستوى التشغيل الناقص، وذلك بحكم أن حجم الناتج هو دالة في الطلب المحقق وليس دالة في حجم العمالة الناشطة.

[1] زكاري محمد، مرجع سبق كره،ص80.

[2] عمر صخري، "**التحليل الاقتصادي الكلي**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 2008، ص257.

والفرق بين الطلب المتوقع والطلب المحقق هو عبارة عن التغير في المخزون إذا الطلب المتوقع أكبر من الطلب المحقق فذلك يعني زيادة غير متوقعة في المخزون، أما إذا كان الطلب المحقق أكبر من الطلب المتوقع فإن ذلك يعني انخفاض غير متوقع في المخزون. [1]

الشكل رقم (1- 2) : التوازن الكينزي

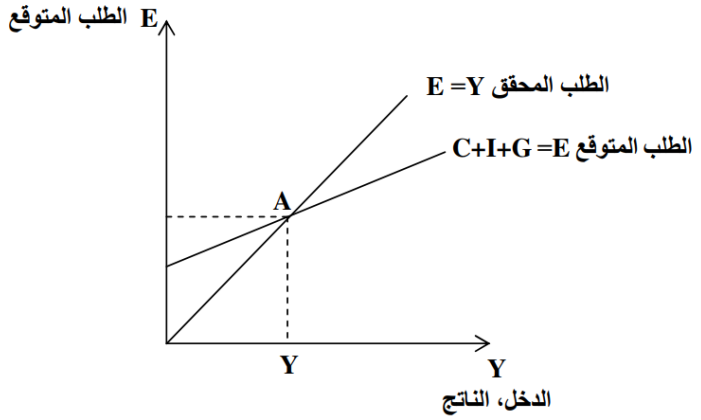

Source: Gregory , Mankiw , op-ct , p311.

ب_ التوازن في سوق السلع والخدمات :

يعتبر الاستثمار بالنسبة للتحليل الكينزي المتغير الرئيسي في النظام الاقتصادي على المستوى الكلي، ويعتبر مكونا رئيسيا للطلب الكلي وأحد أهم مصادر التقلبات في الدورة الاقتصادية. ويتجلى التوازن في سوق السلع والخدمات في شكل توازن بين الادخار والاستثمار، حيث أن الادخار يمثل عرضا للسلع والخدمات في حين أن الاستثمار يمثل طلبا على السلع والخدمات، ومن خلال منحنى (IS) الذي يشير إلى مختلف التراكيب لسعر الفائدة وحجم الناتج والتي من أجلها يتحقق التوازن بين الادخار والاستثمار حيث أن سعر الفائدة متغير خارجي وحجم الناتج متغير داخلي. [2]

[1] بودخدخ كريم، **نفس المرجع السابق**، ص136.

[2] د.بريبش السعيد، "**الاقتصاد الكلي نظريات نماذج و تمارين محلولة**"،دار العلوم للنشر و التوزيع ،عنابه ،2007 ،ص 207.

الشكل رقم (1 –3) : منحنى (IS)

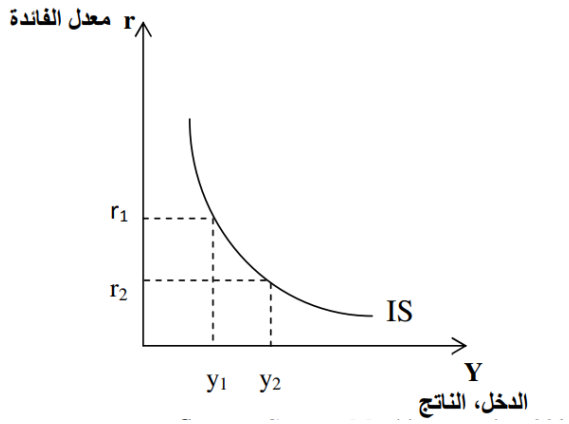

Source: Gregory , Mankiw , op–ct , p320.

وترجع العلاقة العكسية في منحنى (IS) بين الدخل وسعر الفائدة إلى أنه عند ارتفاع الدخل يزيد حجم الادخار فينخفض سعر الفائدة. [1]

ج_ أثر زيادة الإنفاق العام على الطلب الكلي :

باعتبار الإنفاق العام أحد مكونات الطلب الكلي فإن ارتفاعه يؤدي إلى انزياح منحنى الطلب الكلي كما يشير المنحنى – a– وبالتالي تحول الاقتصاد إلى نقطة توازن جديدة وذلك بفعل آلية المضاعف .

أما الشكل – b – فيشير إلى أن زيادة الإنفاق العام يؤدي إلى انزياح منحنى (IS) إلى اليمين إذ أن تلك الزيادة في الإنفاق العام ترفع من حجم الدخل Y نتيجة لأثر المضاعف. [2]

[1] بريبش السعيد، مرجع سبق ذكره، ص208.
[2] عدة أسماء،مرجع سبق ذكره، ص 115.

الشكل رقم (1- 04) :أثر زيادة الإنفاق العام على الطلب الكلي

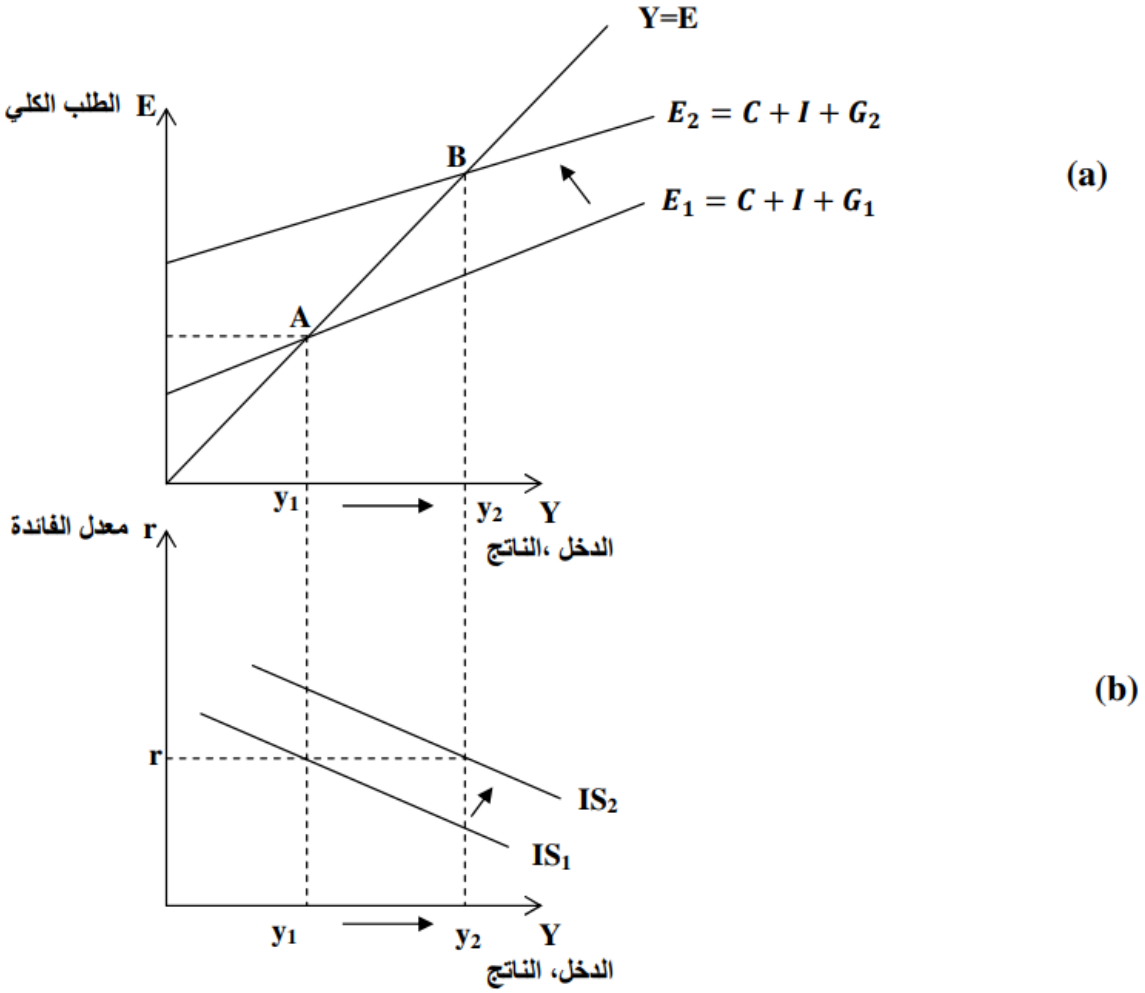

Source: Gregory , Mankiw , op-ct , p319.

وقصد فهم الأثر الحقيقي للعوامل المتغيرة في الطلب الكلي وبالخصوص أثر الإنفاق العام وبالتالي تحقيق رؤية شاملة للتغيرات في العلاقات والمتغيرات الاقتصادية، فإنه من الضرورة دراسة التوازن في السوق النقدي بحكم أنه يشير إلى تواجد عديد العلاقات بين المتغيرات تؤثر بدورها على التوازن في سوق السلع والخدمات.

د_ التوازن في السوق النقدي :

يحدث التوازن في السوق النقدي الكينزي عندما يتعادل كل من الطلب على النقود و العرض على النقود عندها يتحدد سعر الفائدة التوازني، حيث أن سعر الفائدة التوازني يتحدد في السوق النقدي عن طريق تقاطع كل من منحنى

الطلب الكلي على النقود و منحنى العرض الكلي على النقود ، بحيث الطلب على النقود الحقيقية يتغير طرديا مع الناتج القومي الحقيقي و عكسيا مع سعر الفائدة السوقي ، بافتراض ثبات مستوى السعر.[1]

و يوضح الشكل البياني الموالي كيفية تحقيق التوازن في السوق النقدي.

الشكل (1- 05) : منحنى (LM)

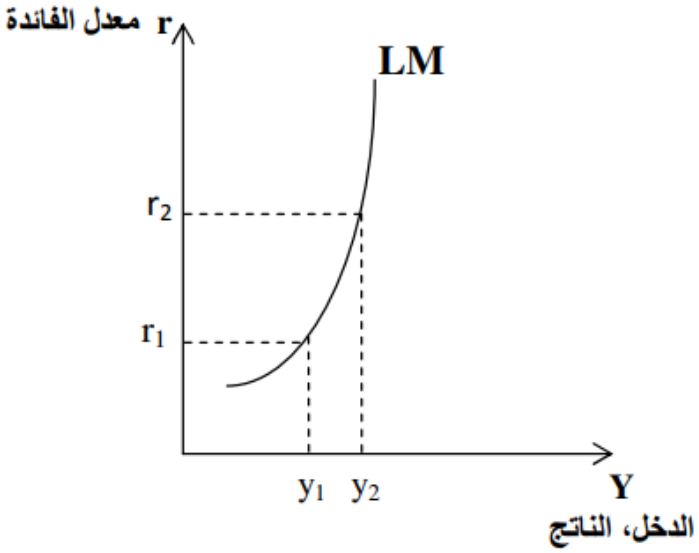

Source: Gregory , Mankiw , op-ct , p325.

2_ نموذج (IS_LM) في المدى القصير والمدى الطويل:

أ_ على المدى القصير:

أ_1_ نموذج (IS_LM) في المدى القصير :

يرتكز نموذج (IS_LM) على المعادلتين التاليتين :

$$\left.\begin{array}{l} Y=C+I+G \ldots \ldots \ldots (IS) \\ M/P=L(r,Y) \ldots \ldots \ldots (LM) \end{array}\right\}$$

[1] عدة أسماء، مرجع سبق ذكره، ص 116.

إن التوازن الكلي في كل من سوقي الإنتاج و السوق النقدي يتحقق عند تقاطع كل من المنحنيين IS و LM يتحدد من خلال ذلك سعر الفائدة التوازني و حجم الدخل التوازني في نقطة توازنية وحيدة. [1]

الشكل رقم (1 –06): التوازن من خلال نموذج (IS_LM)

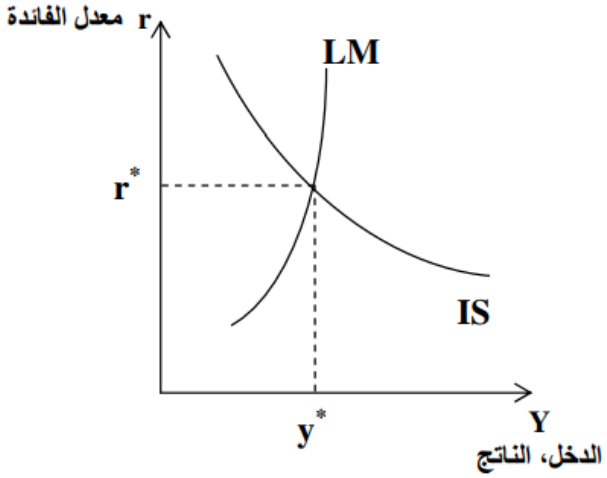

Source: Ibid:p329.

والهدف من خلال دراسة التوازن في نموذج (IS_LM) هو دراسة وتحليل مختلف التغيرات التي تحدث على المدى القصير، والتي يمكن من خلالها دراسة أثر التوسع في سوق السلع والخدمات وسوق النقد.

أ_2_ أثر الزيادة في الإنفاق العام على منحنى (IS) والتوازن في المدى القصير :

إن زيادة الإنفاق العام بالمقدار (ΔG) يؤدي عن طريق آلية المضاعف إلى زيادة حجم الناتج والدخل وهذا يعني انزياح منحنى (IS) نحو اليمين، وبالتالي انتقال توازن الاقتصاد على المدى القصير من النقطة A إلى النقطة B : حيث أن ارتفاع معدل الفائدة من r1 إلى r2 راجع إلى أنه وبسبب ارتفاع الدخل من Y1 إلى Y2 فإنه وكما تنص عليه نظرية تفضيل السيولة، فإن زيادة الطلب على النقود لغرض المعاملات تؤدي إلى ارتفاع معدل الفائدة. [2]

[1] عمر صخري، نفس المرجع السابق، ص259.
[2] عدة أسماء، مرجع سبق ذكره ،ص 118.

الشكل رقم (1 –07): أثر زيادة الإنفاق العام في نموذج (IS_LM)

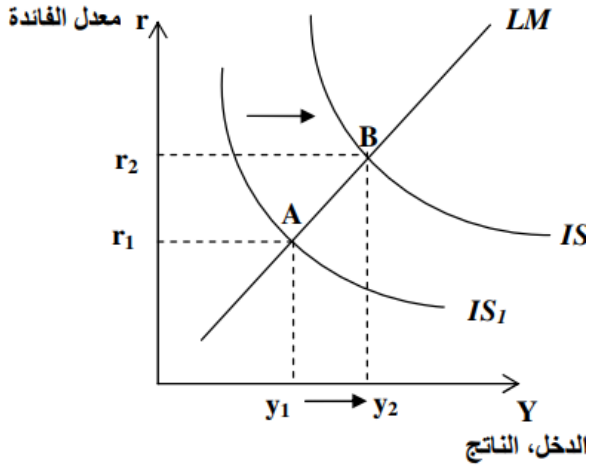

Source: Ibid:p336.

ب_ على المدى الطويل :

إن الانتقال من المدى القصير حيث ثبات الأسعار إلى المدى الطويل حيث تتغير الأسعار يؤدي إلى تغيير نقطة توازن الاقتصاد، إذ أن انخفاض مستوى الطلب على السلع والخدمات يؤدي إلى انخفاض الأسعار، وبالتالي تحول نقطة توازن الاقتصاد إلى مستوى جديد عند مستوى منخفض للأسعار وعند المستوى الطبيعي للناتج ($\acute{Y}$).

ولهذا يظهر لنا كيف أنه على المدى الطويل، فإن منحنى (LM) هو الذي يتأثر بفعل تغير مستويات الأسعار صعودا أو هبوطا، ومن ثم فهو يحدد المستوى التوازني الجديد للاقتصاد.[1]

[1] عدة أسماء، مرجع سبق ذكره، ص 119-120.

الشكل رقم (1– 08):التوازن من المدى القصير إلى المدى الطويل

(a) نموذج $(IS-LM)$

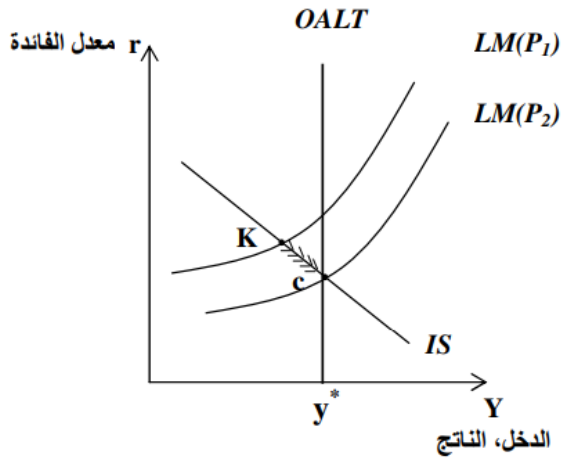

(b) نموذج الطلب الكلي و العرض الكلي

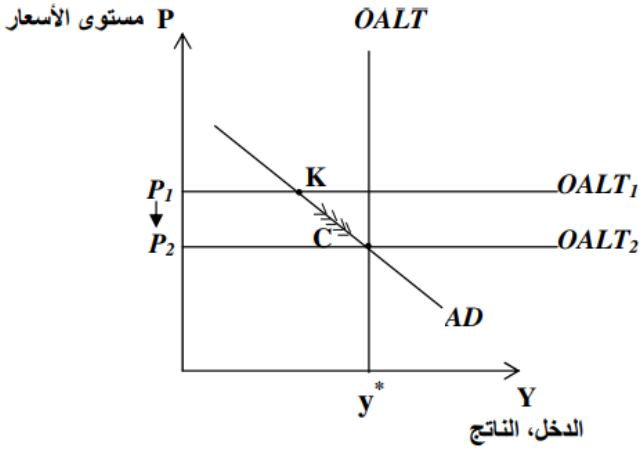

Source: Ibid:p348.

و في الأخير يظهر نموذج (IS_LM) أن الإنفاق العام يؤثر على مستوى الناتج من خلال التأثير على الطلب الكلي و حالة التوازن على المدى الطويل و القصير.

المبحث الثاني :تحليل الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات التي أعطيت اهتماما بالإنفاق العام والنمو الاقتصادي وكذلك العلاقة بينهم وتوصلت إلى نتائج مختلفة باختلاف الحدود الزمانية والمكانية.

المطلب الأول: الدراسات السابقة

اهتمت العديد من الدراسات القياسية بأثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي ونذكر منها:

1- دراسة نبيل بوفليح (2012)، بعنوان دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر للفترة 2000-2010: والتي هدفت إلى إجراء تقييم شامل لسياسة الإنعاش الاقتصادي ، لخصت إلى أن النظرة الكينزية التي أعدت وفقها سياسة الإنعاش الاقتصادي لا تناسب الاقتصاد الجزائري بسبب ضعف الجهاز الإنتاجي، وأن تأثير هذه السياسة على معدل النمو الاقتصادي تأثير ضعف وغير مستدام .

2- دراسة بودخدخ كريم (2010): والتي هدفت إلى تحديد مدى تأثير الإنفاق العام على النمو الاقتصادي بالجزائر 2001-2009 ، توصلت الدراسة إلى أن سياسة الإنفاق العام التوسعية المباشرة في الجزائر ساهمت في عودة الانتعاش الاقتصادي، ولكن بشكل محدود مقارنة بضخامة حجم برامج الإنفاق العام خلال الفترة 2001-2009 وأن هذا النمو اقتصر على قطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع الخدمات.

3- دراسة ثابت نسيمه (2016)،بعنوان دراسة اقتصادية قياسية للعلاقة السببية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر (1990-2014): هدفت هذه الدراسة إلى ضبط مدى تأثير الإنفاق العام على تحسين معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر وتحديد اتجاه السببية، واعتمدت في دراستها على المنهج الوصفي التحليلي بالإضافة إلى الأساليب الرياضية الإحصائية، وكما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة تبادلية بين نفقات التجهيز والنمو الاقتصادي، فبزيادة النمو الاقتصادي تزيد نفقات التجهيز وذلك من خلال الاستثمارات.

4- دراسة بن زيان رحمة – لكحل جيلاني (2018)، بعنوان العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر (1988-2016): يكمن هدف هذه الدراسة في تحليل أثر حجم الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، وبتطبيق طريقة التكامل المشترك، ومن خلال اختبار السببية، أظهرت النتائج وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين النفقات والنمو في المدى الطويل، وكما يوجد علاقة سببية أحادية الاتجاه من الناتج الداخلي إلى النفقات.

5- دراسة زين العابدين بري (2001)، بعنوان العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية للفترة (1970-1998): تهدف إلى تحديد العلاقة بين الإنفاق الحكومي وبصفة خاصة الإنفاق الاستهلاكي الحكومي النهائي والناتج المحلي النهائي، واستخدم في دراسته دالة الإنتاج الكلاسيكية الحديثة (النيوكلاسيك) ، حيث توصلت إلى أن الإنفاق الحكومي منتج، وأكبر مما ينبغي، والحجم الأمثل له هو 29%.

6- دراسة سالم عبد الله مُحَمَّد باسويد (2003)، حول أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في اليمن خلال المدة (1990-2014): هدفه تحديد سببية العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي، واستخدم في ذلك المنهج القياسي من خلال معادلة انحدار متعدد لقياس أثر المتغيرات المستقلة، توصلت إلى أن للإنفاق الحكومي بشقيه الاستثماري والاستهلاكي أثرا ايجابيا على النمو الاقتصادي، وهو ما يتفق مع فرضية كينز في العلاقة السببية الموجبة من الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي.

7- دراسة عقون آمال (2006)، بعنوان أثر الإنفاق العام على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر دراسة تحليلية قياسية (1990-2014): حيث قامت هذه الدراسة بقياس أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، البطالة والتضخم وهدفت إلى معرفة مدى تأثير متغيرات الدراسة في كل مرحلة من المراحل التي مر بها الاقتصاد الوطني ابتدءا من سنة 1990إلى غاية 2014، واستخدم المنهج الوصفي التحليلي في ذلك، حيث توصلنا إلى ما يلي:

- وجود علاقة عكسية بين الإنفاق العام ومعدل البطالة في الجزائر.

-وجود علاقة ضعيفة أو تكاد تنعدم بين النفقات العامة ومعدل التضخم في الجزائر.

-عدم قدرة نماذج الانحدار الخطي البسيط على تفسير الظواهر الاقتصادية الكلية مقارنة بنماذج شعاع الانحدار الذاتي.

8- دراسة علي سيف علي المزروعي (2012)، مقال بعنوان أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات (1990-2009): هدف هذا المقال إلى إبراز الإنفاق العام في كل مكون من مكونات الناتج م.إ في تلك الفترة، واستخدم لذلك الأساليب القياسية في بناء نموذج قياسي يفسر تأثير الإنفاق العام في الناتج م.إ، حيث توصل إلى: زيادة الإنفاق العام في دولة الإمارات بمليون درهم يؤدي إلى زيادة الناتج م.إ بمقدار (4.159) مليون درهم، وتأثيره ايجابيا وبصورة معنوية في الناتج م.إ عند مستوى معنوية (1%).

9- دراسة Niloy Bose- M.emranul Haque-Denise R Osborn (2003)، بعنوان public expenditure and growth in developing countries : توصلت هذه الدراسة إلى أن نسبة الإنفاق العام الرأسمالي إلى الناتج المحلي ترتبط ايجابا مع النمو الاقتصادي، في حين أن أثر الإنفاق العام الجاري على النمو الاقتصادي يعتبر غير مؤثر وغير واضح بالنسبة لعينة الدراسة.

10- دراسة Santiago Herrer (2007)،بعنوان public expenditure and growth: والتي لخصت أن تأثير الإنفاق العام على النمو الاقتصادي هو تأثير ايجابي شرط أن تكون الفائدة الحدية للإنفاق الحكومي تزيد عن التكلفة الحدية لرأس المال العام، حيث قارنت الدراسة بين تكاليف وفوائد الإنفاق العام لقياس العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي.

المطلب الثاني : موقع الدراسة من الدراسات السابقة

إن موضوع العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي كحقل للدراسة ليس بجديد، وتعد دراستنا تكملة للدراسات السابقة ومساهمة تستند عليها الدراسات اللاحقة.

فوفقا لمعلوماتنا لا توجد دراسات كثيرة درست العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الاتجاهين، بمعنى تأثير الإنفاق العام على النمو الاقتصادي وتأثير النمو الاقتصادي على الإنفاق العام.

فالدراسة التي نحن بصدد القيام بها ستقوم بتحليل العلاقة بين متغيرين اقتصاديين خلال الفترة (2000-2017)، ويمكن ملاحظة أن أغلب الدراسات السابقة استخدمت الجانب التحليلي أو القياسي عكس دراستنا التي تتناول الجانبين معا، حيث سيساهم هذا في ايجاد العلاقة التبادلية بين المتغيرين التي تفسر العديد من الظواهر الاقتصادية،

خلاصة الفصل :

يعتبر الإنفاق العام أهم أدوات السياسة المالية، والذي زاد تطوره مع تطور دور الدولة وتدخلها في النشاط الاقتصادي، لذلك زاد الاهتمام إلى دراسة وتفسير ظاهرة النمو في الإنفاق العام، حيث تلعب السياسة المالية دورا هاما في تحقيق الاستقرار الاقتصادي فالسياسة المالية لها تأثير مباشر على الدخل ثم الطلب الكلي، وهذا ما قمنا بالتطرق إليه في المباحث السابقة .

الفصل الثاني

الدراسة القياسية لأثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990– 2017

بعد التعرض في الفصل الأول للتأطير النظري للعلاقة بين الإنفاق العام والنمو الإقتصادي، وللتأطير التطبيقي لمواضيع المتغيرين المتمثل في الدراسات السابقة، سنقوم في هذا الفصل باختبار مدى توافق الجانب النظري والجانب التطبيقي مع بعضهما البعض، تسمح البيانات المتوفرة بتقدير واقعها الفعلي بحيث تمكننا من سهولة القياس الكمي، ولا يتم ذلك إلا من خلال إتباع منهجية القياس الإقتصادي والوصول إلى النتائج المتوقعة، إذ يتم ذلك باختبار الفرضيات التي تترجم العلاقة بين المتغير المستقل (الإنفاق العام) والمتغير التابع (النمو الإقتصادي) وتحددها.

وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين بحيث:

- ❖ المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة
- ❖ المبحث الثاني: عرض ومناقشة النتائج واختبار صلاحية النموذج للعلاقة بين الإنفاق العام والنمو الإقتصادي.

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة

سنتطرق في هذا المبحث إلى الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة، وسيتم عرضه من خلال مطلبين فالمطلب الأول يتضمن واقع كل من الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر، أما المطلب الثاني يتمثل في الطرق والأدوات والبرامج الاحصائية المستخدمة في الإدارة.

المطلب الأول: متغيرات الدراسة وطريقة جمع معطياتها وبياناتها

الفرع الأول: تحديد وتعريف متغيرات الدراسة

يمكن تحديد وتعريف متغيرات الدراسة، من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (2-1): تعريف المتغيرين ومصادر البيانات

	التعريف	المصدر
المتغير المستقل	تعريف الإنفاق العام: تعرف بأنها كافة المبالغ النقدية التي يقوم بإنفاقها شخص عام لتلبية حاجة عامة.	الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz
المتغير التابع	تعريف النمو الاقتصادي: هو الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين.	

المصدر: من إعداد الطلبة.

الفرع الثاني: واقع الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (1990–2017)

أولا: تطور حجم النفقات العامة في الجزائر وهيكلها خلال الفترة (2000–2015):

يمكن القول أن الدولة استطاعت تحقيق أغلب توصيات مؤسسات النقد الدولي من خلال تطبيقها لبرنامج الإصلاح الهيكلي، إذ تحسنت المؤشرات المالية للدولة، فعلى سبيل المثال لا الحصر وصل معدل التضخم إلى 0.3% سنة 2000 بعدما كان 29% سنة 1994، لكن هذا التحسن في المؤشرات كان على حساب الوضع الاجتماعي، إذ ارتفع معدل البطالة ليصل إلى أكثر من 29% سنة 1999. ولكن بدخول سنة 2000 عرفت أسعار البترول تحسنا كبيرا، ولاعتبارات سياسية أخرى، حاولت الدولة إنعاش الاقتصاد من حالة الركود، وذلك بانتهاجها لسياسة مالية توسعية تتنافى إلى حد ما مع منطق الإصلاحات الهيكلية السابقة، تجسدت هذه السياسة في الزيادة الكبيرة في كل من نفقات التسيير ونفقات التجهيز، وهذا ما يوضحه الجدول والشكل المواليين.

الجدول رقم((2–2): تطور حجم النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000–2015)

السنوات	النفقات العامة		نفقات التسيير			نفقات التجهيز		
	القيمة	معدل النمو	القيمة	معدل النمو	النسبة	القيمة	معدل النمو	النسبة
2000	1178.1	22.5	856.2	10.5	72.68	321.9	72.14	27.32
2001	1321	12.13	963.6	12.54	72.94	357.4	11.03	27.06
2002	1550.3	17.36	1097.7	13.92	70.79	452.9	26.72	29.21
2003	1690.2	9.02	1122.8	2.3	66.43	567.4	25.3	33.57
2004	1891.8	11.93	1251.1	11.43	66.13	640.7	12.92	33.87
2005	2052	8.47	1245.1	-0.48	60.68	806.9	25.94	39.32
2006	2453	19.54	1437.9	15.5	58.62	1015.1	25.8	41.38
2007	3108.5	26.72	1637.9	16.41	53.83	1434.6	41.33	46.15
2008	4191	34.82	2217.7	32.49	52.92	1973.3	37.55	47.08
2009	4246.3	1,32	2300	3.71	54.16	1946.3	-1.37	45.84
2010	4466.63	5.20	2659.07	15.61	59.53	1807.86	-7.11	40.47
2011	5853.6	31.04	3879.2	45.89	66.27	1974.4	9.2	33.73
2012	7058.1	20.58	4782.6	23.23	67.75	2257.5	14.34	32.25
2013	6024.2	-14.65	4131.6	-13.61	68.6	1892.6	-16.16	31.4
2014	6995.7	16.12	4494.3	8.78	63.2	2501.4	32.17	36.8
2015	7656.3	9.45	4617	2.7	59.8	3039.3	21.5	40.2

الشكل رقم(02– 1) : تطور النفقات العامة في الجزائر 2000–2015

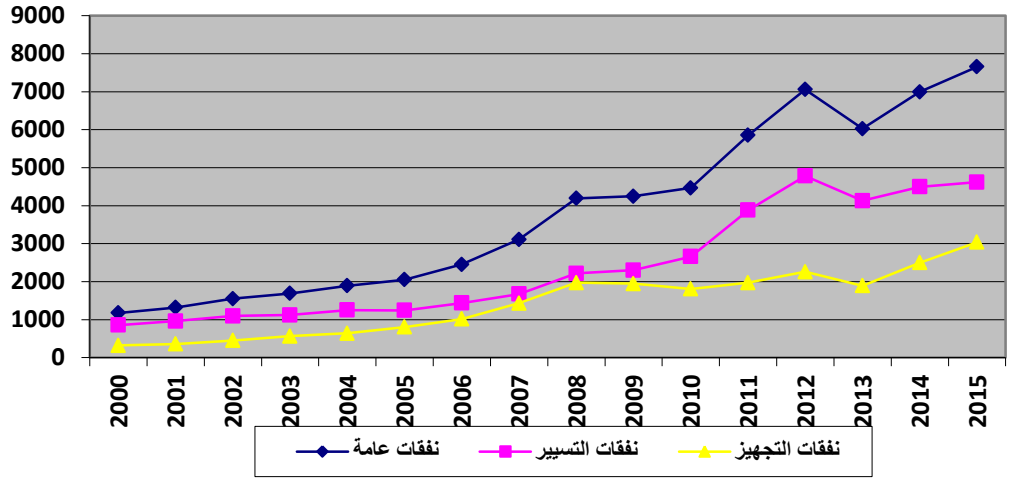

إلا أن ما يميز سياسة الإنفاق الحكومي في هذه الفترة الارتفاع الكبير في نفقات التجهيز مقارنة بنفقات التسيير، حيث كانت نسبتها سنة 2000 تقدر بنسبة 27.32 % لتصل إلى 47.08 % سنة 2008 .

وهذه الزيادة المعتبرة كانت نتيجة تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو (2001-2009) حيث ركزت الجزائر في هذه الفترة على استثمار عائدات البترول، للإبقاء على الأولويات القطاعية التي حدّدتها الحكومة كقطاع الفلاحة والريّ والسكن والتعليم والكهرباء الريفية، الغاز...الخ. وذلك للاستجابة أكثر إلى متطلبات الشعب المتعددة، وخاصة الشغل والسكن مع إعطاء الأولوية إلى إنهاء البرامج الجارية قبل الانطلاق في مشاريع جديدة كإنهاء مترو الجزائر، مطار الجزائر، الطريق السريع شرق –غرب...الخ. وارتفاع نفقات التجهيز في هذه الفترة لا يعني انخفاض نفقات التسيير، فهذه الأخيرة شهدت ارتفاعا ملحوظا وهذا ما يعكسه معدل نموها خلال هذه الفترة، ولكن مع نهاية سنة 2008 بدأت عودة ارتفاع نسبة نفقات التسيير مقارنة بنفقات التجهيز، وهذا راجع أساسا إلى ارتفاع نفقات الأجور والرواتب نتيجة الاحتجاجات و الإضرابات التي قامت بها مختلف النقابات العمالية . وبالتالي ارتفعت نفقات التسيير بمعدلات عالية ما أدى إلى ارتفاع نسبتها إلى النفقات العامة[0]. أما نفقات التجهيز فبعد سنة 2008 شهدت تذبذبا بسبب الأزمة المالية العالمية ومخلفاتها، ثم إنهيار أسعار النفط في آخر الفترة مما قلل من معدل نموها.

ثانيا: تحليل تطور نفقات التسيير والتجهيز في الجزائر وهيكلها خلال الفترة (2000–5201):

1. تحليل تطور نفقات التسيير:

لتحليل تطور نفقات التسيير في الجزائر خلال الفترة (2000-2015) يجب تحليل نتائج الجدول الموالي، والذي يعكس حجم نفقات التسيير وهيكلها ونسبها المئوية.

الجدول رقم(2–3): هيكل نفقات التسيير في الجزائر خلال الفترة (2000–2015)

الوحدة: مليار دج

السنوات	الرواتب والأجور		منح المجاهدين		معدات وأدوات		التحويلات		فوائد الدين العام	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
2000	**289,6**	33,82	**57,7**	6,74	**54,6**	6,38	**292**	34,10	**162,3**	18,96
2001	**324**	33,62	**54,4**	5,65	**46,3**	4,80	**391,4**	40,62	**147,5**	15,31
2002	**301,1**	27,43	**74**	6,74	**69,8**	6,36	**387,7**	35,32	**143**	13,03
2003	**329,9**	27,51	**63,2**	5,27	**58,5**	4,88	**556,9**	46,45	**114**	9,51
2004	**391,4**	31,28	**69,2**	5,53	**71,7**	5,73	**633,6**	50,64	**85,2**	6,81
2005	**418,5**	33,61	**79,8**	6,41	**76**	6,10	**597,6**	48,00	**73,2**	5,88
2006	**447,8**	31,14	**92,5**	6,43	**95,7**	6,66	**733,3**	51,00	**68,6**	4,77
2007	**616.2**	36,81	**101.6**	6,07	**93.8**	5,60	**781.8**	46,71	**80.5**	4,81
2008	**838.7**	37,82	**103.0**	4,64	**111.7**	5,04	**1102.9**	49,73	**61.4**	2,77
2009	**910.9**	39,60	**130.7**	5,68	**112.5**	4,89	**1108.5**	48,20	**37.4**	1,63
2010	**1212.6**	45,60	**151.3**	5,69	**121.7**	4,58	**1140.2**	42,88	**33.2**	1,25
2011	**1774,7**	45,75	**163,2**	4,21	**129,7**	3,34	**1773,9**	45,73	**37,7**	0,97
2012	**1988.4**	41.54	**185.3**	3.9	**135.2**	2.83	**2431.7**	50.83	**42**	0.9
2013	**1855.3**	44.9	**226.5**	5.5	**149.1**	3.6	**1856.5**	44.93	**44.2**	1.07
2014	**2007.2**	44.65	**218.4**	3.5	**161.9**	4.26	**2104.9**	46.83	**37.8**	0.85
2015	**2170.9**	47.02	**223**	4.83	**179.7**	3.89	**2000.8**	43.34	**42.6**	0.92

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على:

-Banque D' Algérie ,Rapport Annuelle évolution économique et monétaire en Algérie, Déferant Année , Déferant page.

- ✓ **الرواتب والأجور**: نلاحظ أن نسبة الرواتب والأجور تجاوزت الثلث من ميزانية التسيير، وهي نسبة جد معتبرة، وهذا يوضح أن الدولة توجهت نحو توظيف عدد كبيرا في القطاع العام، ومع ملاحظة قيمتها نجد تزايدا مضطردا في حجمها وهذا راجع لحملة توظيف كبيرة، قصد تخفيض البطالة، وقد وصلت الجزائر بفضل هذه البرامج إلى نسبة بطالة تقدر بحوالي 10%. ويرجع كذلك تزايد قيم المرتبات والأجور على الإضرابات العمالية المتتالية والتي تطالب برفع الأجور، وقد إستجابت الدولة لذلك وهذا ما يفسره تصاعدها الكبير خاصة بعد سنة 2007 لتصل في سنة 2014 إلى 1986.6 مليار دج. وقد وصل معدل نموها خلال الفترة إلى ما يقارب 585 %.
- ✓ المنح للمجاهدين: رغم نسبتها القليلة من الميزانية التي لا تتعدى 6 %، ولكن قيمتها كبيرة مقارنة بالفئة التي تخص بها هاته النفقة، وقد شهدت معدل نمو وصل إلى ما يقارب 275% خلال الفترة. وهذا يفسر بتوجه الدولة نحو الوفاء للمجاهدين.
- ✓ التحويلات: تحتل المرتبة الأولى من حيث نصيبها في نفقات التسيير وصلت أقصاها في سنة 2006 بنسبة 51%، ويرجع إرتفاع نسبتها لأنها تضم تحويلات للإدارات الوطنية والمستشفيات، وكذلك تحويلات جارية خارج خدمات الإدارة منها الأعمال التربوية والثقافية، ودعم المواد الغذائية، وصندوق الضمان الاجتماعي وصندوق دعم الشباب بالإضافة إلى عدة تحويلات أخرى.
- ✓ فوائد الدين العام: نلاحظ أنه في بداية الفترة كانت لفوائد الدين العام المبالغ المعتبرة، ولكن مع الأريحية المالية وانتهاج الجزائر لاستراتيجية الدفع المسبق للديون الخارجية، تضاءلت مدفوعات خدمة الدين العام الخارجي، ولكن مع ذلك مازالت الجزائر تسدد مدفوعات خدمة الدين الداخلي والمتمثلة أساسا في أذون وسندات الخزينة ومديونية التطهير المالي للمؤسسات العمومية.

2. تحليل تطور نفقات التجهيز:

لقد اتبعت الجزائر في هذه الفترة برامج مخصصة لدعم النمو الإقتصادي وذلك من خلال دعمها لعديد من القطاعات الأساسية لتحقيق تنمية كبيرة وشاملة، فقامت بوضع برامج اقتصادية واجتماعية ضخمة، وهذا ما رفع من مخصصات ميزانية التجهيز لتصل إلى 3039.3 مليار دج سنة 2015.

2–1 برامج النفقات العمومية المدعمة للنمو الاقتصادي للفترة (2001 –2014):

لقد اتبعت الجزائر سياسية اقتصادية جديدة، ترتكز بالأساس على التوسع في الإنفاق العام، وكان نتاج هذا التوجه الجديد إقرار كل من البرامج التالية:

2–1–1 برنامج الإنعاش الاقتصادي(2001–2004): وقد أقر هذا البرنامج في أفريل 2001 وهو عبارة عن مخصصات مالية موزعة على طول الفترة بنسب متفاوتة، وتبلغ قيمته الإجمالية حوالي 525 مليار دج، أي ما يقارب 7 مليار دولار ، ويهدف هذا البرنامج إلى توفير بنية تحتية ملائمة لتنشيط الاستثمارات المحلية والأجنبية مما يدعم النمو الاقتصادي ويحافظ على استدامته، والعمل على تهيئة وإنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاط الاجتماعي وتغطية الحاجات الضرورية للسكان بما ينعكس إيجابا على تنمية الموارد البشرية.

ويتمحور البرنامج بالأساس حول تدعيم عدة مجالات، يوضحها الجدول الموالي:

الجدول رقم (2–4): مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001– 2004)

الوحدة: مليار دج

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع البالغ	النسبة من المجموع
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	40.1
تنمية محلية وبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.8
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	/	/	45.0	8.6
المجموع	**205.4**	**185.9**	**113.9**	**20.5**	**525.0**	**100**

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001، الدورة العامة 20، ص 139.

يلاحظ من خلال الجدول أن المخصصات الموزعة تركزت في السنتين الأوليتين من فترة تنفيذ البرنامج وهذا يعكس رغبة الدولة في تسريع وتسيير الإنفاق، خلال أقصر مدة ممكنة لتحقيق أكبر منفعة للاقتصاد المحلي ، وسيأتي تحليل هذه المخصصات وستبدأ الدراسة بأول قطاع له أكبر المخصصات ().

- ✓ **الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية:** وخصصت له أكبر قيمة وذلك يرجع إلى أهميتها الكبيرة في تحسين النشاط الاقتصادي من خلال تدعيمها لنشاط القطاع الخاص ومن ثم توفير وتهيئة المناخ المناسب للاستثمار والإنتاج، كما أنها تساهم في خلق مناصب عمل بشكل كبير يتولد عنها دخول جديدة مما يزيد في الطلب الكلي. وقد قسمت مخصصات هذا القطاع على مدار أربعة سنوات موزعة على ثلاثة جوانب رئيسية متمثلة في التجهيزات الهياكل بقيمة 142.9 مليار دج، وتنمية المناطق الريفية بقيمة 32 مليار دج، وكذلك السكن والعمران بقيمة 35.6 مليار دج.

✓ **التنمية المحلية والبشرية:** جاء برنامج التنمية المحلية والبشرية ثانيا في البرنامج مشكلا ما نسبته 38.8 % من إجمالي قيمة المخطط بمبلغ 204.2 مليار دج وزعت على ثلاثة فروع رئيسية وهي:

– **برنامج التنمية المحلية:** يهدف هذا البرنامج الذي خصص له ما يقارب 97 مليار دج إلى تشجيع التنمية على المحلية وبالتالي المحافظة على التوازنات الجهوية، والتي تدعم الاستقرار على المستوى الكلي.

– **برنامج التشغيل والحماية الاجتماعية:** حيث خصص له مبلغ 17 مليار دج موجهة بالأساس إلى تمويل المشاريع ذات المنفعة العمومية وذات الكثافة العمالية.

– **برنامج تنمية الموارد البشرية:** يهدف هذا البرنامج الذي خصص له حوالي90.2 مليار دج إلى تحسين مؤشرات التنمية البشرية، وذلك بتطوير المستوى التعليمي والصحي مع الاستعانة بالتكنولوجيا الحديثة.

2–1 برنامج دعم النمو(2005–2009):

أكد هذا البرنامج توجهات الجزائر التي تم إقرارها ضمن مخطط الإنعاش، حيث أن تكامل البرنامجين يجسد الاستراتيجية بعيدة المدى والتي تهدف لرفع العوائد غير النفطية، بما يخلق البنية الاقتصادية والاجتماعية القادرة على استيعاب تحديات التنمية الشاملة المستدامة في إطار الإمكانيات الوطنية وطموحات الأفراد، وذلك من خلال تفعيل الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة بما يرفع الكفاءة الاستيعابية للاقتصاد الجزائري .ويمكن توضيح توزيع البرنامج حسب كل باب في الجدول التالي:

الجدول رقم (2–5):البرنامج التكميلي لدعم النمو والمخصصات المضافة (2005–2009)

الوحدة: مليار دج

البرامج / السنوات	مخطط الإنعاش الاقتصادي	البرنامج التكميلي لدعم النمو الأصلي	برنامج الجنوب	برنامج الهضاب العليا	تحويلات حسابات الخزينة	المجموع العام	قروض ميزانية الدفع
2004	1071					1071	
2005		1273			227	1500	862
2006		3341	250	277	304	4172	1979
2007		260	182	391	244	1077	2238
2008		260			205	465	2299
2009		260			160	420	1327
المجموع	**1071**	**5394**	**432**	**668**	**1140**	**8705**	**8705**

المصدر: عبد الكريم بودخدخ، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، 2009، ص 203.

إن البرنامج الوطني لدعم النمو خصص له مبلغ إجمالي يقدر بحوالي 2311 مليار دينار من النفقات العمومية التنموية، حيث أعطيت الأولوية فيه لمكافحة البطالة، ثم السكن، وقطاع النقل والبنية التحتية عموما، وإمداد الأرياف بالكهرباء والغاز وتطوير الزراعة ودعمها وتحلية مياه البحر، فضلا عن طرح برنامج تنمية الهضاب العليا والجنوب.

2-3 برنامج التنمية الخماسي(برنامج توطيد النمو) (2010-2014):

رصدت ضمن هذا البرنامج مبالغ مالية هامة بلغت 286 مليار دولار وهو ما يمثل 21214 مليار دينار وهو يشمل برنامجا جاريا إلى نهاية 2009، بمبلغ 9680 مليار دينار (يعادل 130 مليار دولار)، وبرنامجا جديدا بمبلغ 11534 مليار دينار (أي 155 مليار دولار).

وتستهلك مشروعات التنمية المحلية والبشرية حوالي 45.42% من قيمة المبالغ المسخرة للبرنامج أي ما يعادل 9903 مليار دينار جزائري، في حين خصص مبلغ 8400 مليار دج وبنسبة 38.52% من البرنامج، أما قطاعات الصناعة والفلاحة والصيد البحري والتشغيل فقد حصلت على غلاف مالي قدره 3500مليار دج، أي ما يمثل نسبة 16.05% من إجمالي البرنامج.

الفرع الثالث: واقع تطور النمو الإقتصادي في الجزائر:

ويقوم هذا الجدول بتلخيص تطور النمو الإقتصادي المعبر عليه بالناتج الداخلي الخام الحقيقي GDPR في الجزائر للفترة ما بين 1990-2017 كما يلي:

الجدول (2–6): تطور النمو الإقتصادي في الجزائر للفترة ما بين 1990-2017

الوحدة بالمليار دينار جزائري

1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	السنةN
2953.043	2836.737	2732.887	2757.706	2816.861	2767.054	2800.661	**الناتج الداخلي الخام الحقيقي GDPR**
4.099	3.799	-0.9	-2.1	1.8	-1.2	0.8	**نسبة الناتج الداخلي الحام الحقيقيGDPR**
2004	**2003**	**2002**	**2001**	**2000**	**1999**	**1998**	**1997**
4089.322	3920.67	3657.277	3463.025	3361.886	3238.198	3137.788	**2985.526**
4.3	7.2	5.6	3	3.8	3.2	5.1	**1.1**
2012	**2011**	**2010**	**2009**	**2008**	**2007**	**2006**	**2005**
5220.371	5049.947	4908.014	4735.409	4659.844	4552.402	4403.865	**4330.911**
3.4	2.9	3.6	1.6	2.4	3.4	1.7	**5.9**
			2017	**2016**	**2015**	**2014**	**2013**
			6069.814	5968.352	5777.688	5568.133	**5364.852**
			1.6	3.3	3.9	3.8	**2.8**

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا عن تقرير البنك الدولي، https://databank.worldbank.org

.2019/03/01

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الناتج الداخلي الخام الحقيقي GDPR، شهد زيادات ملحوظة خلال فترة الدراسة حيث سجل سنة 1990 مبلغ 2800.661 مليار دج ليتضاعف في سنة 2017 إلى 6069.814 مليار دج.

غير أن التطور في معدلات النمو الإقتصادي لم تكن بنفس الوتيرة خلال الفترة 1990-2017، وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل (2.2): تطور معدلات النمو الإقتصادي في الجزائر للفترة ما بين (1990-2017)

الوحدة بالمليار دينار جزائري

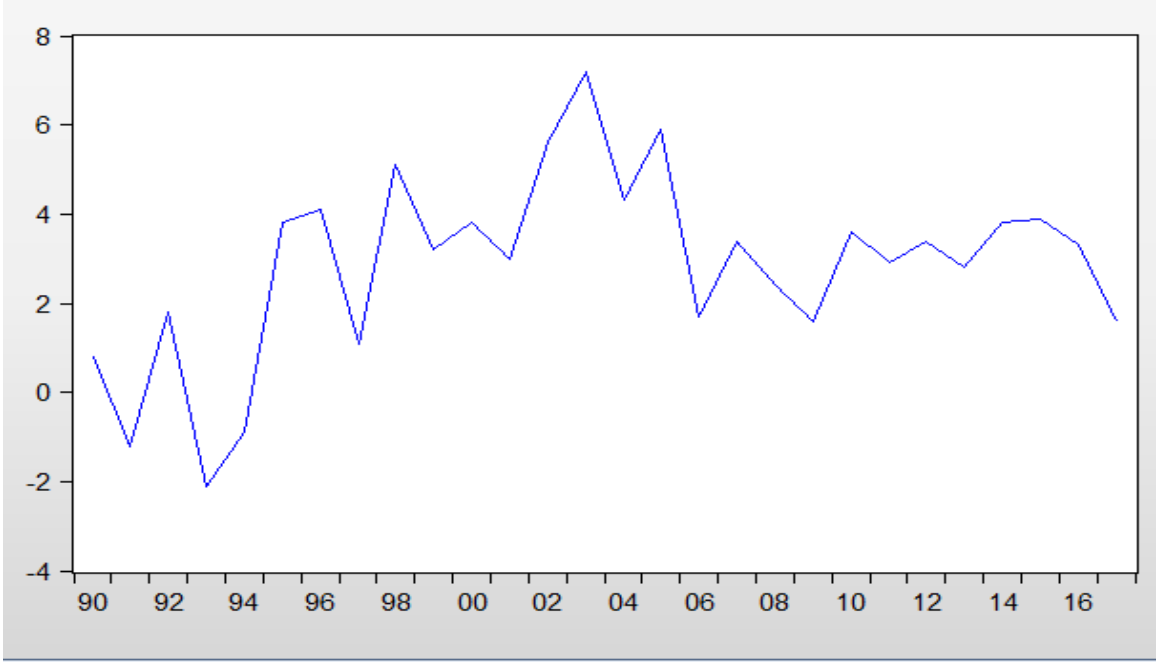

المصدر: من إعداد الطلبة باعتماد على بيانات البنك الدولي والبرنامج الإقتصادي EViews9

فمن خلال الشكل السابق نلاحظ أن معدلات النمو سجلت انخفاضا خلال الفترة 1990-1994، وهذا بسبب الإصلاحات الإقتصادية التي تبنتها الجزائر في تلك الفترة بهدف الخروج من الإقتصاد المخطط والتوجه نحو إقتصاد السوق وإنعاش الإقتصاد الجزائري وذلك ضمن برامج التثبيت والتعديل الهيكلي التي تتطلب مزيداً من التمويل للضائقة المالية آنذاك لجأت الدولة إلى المؤسسات المالية الدولية للاقتراض، لكن بسبب الانقلاب الأمني الخطير الذي عاشته البلاد آنذاك أدى إلى تسجيل عجز في الميزانية العامة للدولة، وقدر ذلك عجز بـ 10% سنة 1993 بسبب عدم تعديل سعر الصرف الذي قلص الإيرادات من الصادرات البترولية، وكذلك انتشار الدعم الحكومي للسلع الاستهلاكية التي شكلت 05% من الناتج للفترة 1992-1993، وانهيار في المؤشرات الإقتصادية والاجتماعية منها الناتج الداخلي الخام، وسجل في سنة 1995 نسبة 3.79%، وبدأ بالارتفاع تدريجياً ليصل سنة 2000 إلى 3.80% بسبب تخطي الجزائر لتلك المرحلة وإعادة جدولة ديونها عن طريق الدعم الذي تلقته من صندوق النقد الدولي الهادف إلى تحسين الفعالية الإقتصادية لمواجهة الاختلالات التي تعترض مواصلة النمو في الأجل الطويل، ولقد عرف معدل نمو الناتج الداخلي الخام ارتفاعاً مستمراً بوتيرة أسرع بعد سنة 2000 حيث سجل 7.2% في سنة 2003 ويرجع ذلك إلى تدخل الدولة في دعم النمو عن طريق تبنيها لبرامج الإنعاش الإقتصادي.

أما بالنسبة للفترة 2005-2009 فإن معدلات النمو الإقتصادي شهدت انخفاضات متتالية طوال هذه الفترة حيث كانت أعلى نسبة له سنة 2009 بـ 1.60%، وذلك يرجع بالأساس إلى تراجع معدلات النمو في قطاع المحروقات بسبب تراجع أسعار المحروقات نتيجة انخفاض الطلب على النفط والغاز بعد بداية الأزمة المالية العالمية أواخر سنة 2007.

أما خلال الفترة 2010-2015 وتزامناً مع تطبيق الجزائر البرنامج الخماسي لدعم 2010-2014، والذي يهدف بشكل أساسي إلى استكمال ما بدأ به سنة 2001، حيث خصص له ميزانية قدرت بـ 21124 مليار دج مما يعادل 286 مليار دولار أمريكي ويشمل جزأين، الأول برنامجا جاريا إلى نهاية 2009 بمبلغ 9680 مليار دج أي ما يعادل 130 مليار دولار أمريكي، والثاني برنامج جديدا بمبلغ 11534 مليار دج أي ما يعادل 156 مليار دولار أمريكي، فقد سجلت معدلات النمو تزايد تدريجياً بنسبة 3.6% سنة 2010 و3.4% سنة 2012 حتى بلغ سنة 2015 بـ 3.9 %، لينخفض في سنتين التاليتين ويصل في سنة 2017 إلى1.6%.

المطلب الثاني: البرامج والأدوات الإحصائية المستخدمة

ولقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على بعض البرامج الإحصائية ومن بينها برنامج Excel، وكذلك برنامج EViews9.

الفرع الأول: البرامج الإحصائية المستخدمة

أولا– برنامج Excel

يعد برنامج Excel أحد البرامج الهامة في مجموعة Office الشهيرة والتي تنتجها شركة Microsof، حيث يشغل موقعا هاما ضمن هذه المجموعة لما له من إمكانيات متعددة تلبي احتياجات عدد كبير من المستخدمين ممن يكثر تعاملهم مع أرقام، حيث يستخدم هذا البرنامج في إجراء كافة العمليات الحسابية وإحصائية والمالية وعرض البيانات من خلال رسوم بيانية.

ثانيا– برنامج EViews9

هو أحد برامج التحليل الإحصائي للبيانات، ويعد برنامجا متقدما في التحليل القياسي وبناء وتقدير النماذج الإقتصادية، وقد تم تصميمه للتعامل مع المشاكل الإحصائية الناتجة عن تقدير نماذج الانحدار، كما

يشتمل على تقنيات متقدمة في تحليل السلاسل الزمنية وأساليب فحص جذر الوحدة واختبار التكامل المشترك، بإضافة إلى تحليل بيانات البانل[1].

المصدر: مجناح فؤاد، " **دراسة قياسية لبعض محددات سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة (1990-2015) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص: إقتصاد كمي (غير منشورة)، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مُحَّد بوضياف، المسيلة، 2018/2017، ص36، بتصرف.

الفرع الثاني: الأدوات الإحصائية المستخدمة

أولا– تعريف السلاسل الزمنية

وهي سلسلة من المتغيرات العشوائية معرفة ضمن فضاء الاحتمالية متعددة المتغيرات ومؤشرة بالدليل t، والذي يعود إلى مجموعة دليلية T، ويرمز للسلسة الزمنية ب $\{Y(t), t€ T\}$، وتتكون من متغيرين أحدهما توضيحي والآخر متغير الاستجابة[2].

ثانيا– اختبار إستقرارية السلاسل الزمنية

وتنقسم السلاسل الزمنية تبعا لخاصية الاستقرار إلى[3]:

I سلاسل مستقرة:

وهي التي تتغير مستوياتها مع الزمن دون أن يتغير المتوسط فيها خلال فترة زمنية طويلة نسبيا، أي لا يوجد فيها اتجاه عام نحو الزيادة أو النقصان على حد سواء (لا تحتوي على جذر الوحدة).

---

[1]- السواعي مُحَّد خالد، "**EViews والقياس الإقتصادي**"، ط01، دار الكتاب الثقافي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص09.

[2]- عبد الزهرة حسن علي، حسن شومان عبد الطيف، "**تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل بإستعمال إختبارات جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الإبطاء (ARDL)**"، **مجلة العلوم الإقتصادية**، المجلد09، العدد34، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، 2013، ص176.

[3]- عطية مُحَّد إسماعيل عوض الجبوري، "**قياس وتحليل أثر الإنفتاح التجاري في النمو الإقتصادي لبلدان عربية مختارة مع إشارة خاصة إلى العراق للمدة (2003- 2016)**"، رسالة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية (غير منشورة)، قسم الإقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، العراق، 2018، ص76.

سلاسل غير مستقرة:

وهي التي يتغير متوسطها باستمرار، بالزيادة أو النقصان (تحتوي على جذر الوحدة)

فقبل تقدير واختيار العلاقة بين المتغيرات الإقتصادية يجب تحليل السلاسل الزمنية للتأكد من إستقرارية هذه المتغيرات وخلوها من جذر الوحدة، ومعرفة الخصائص الإحصائية لها، ولتكون السلاسل الزمنية مستقرة بشكل تام يجب أن تتوفر فيها الشروط التالية:

- ثبات الوسط الحسابي عبر الزمن $E(Xt)= u$؛
- ثبات قيمة التباين عبر الزمن $Var\ (Xt)= \sigma x2$؛
- أن يكون التباين المشترك بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمدا على الفجوة الزمنية بين القيمتين وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عنده التباين.

ثالثا– اختبارات جذر الوحدة

تستخدم هذه الاختبارات لتحقق من إستقرارية السلاسل الزمنية، فوجود جذر الوحدة يعني عدم سكون بيانات السلسلة، وكذا يعني وجوده في أي من السلاسل الزمنية على اختلافها وأن متوسط المتغير وتباينه غير مستقلين عبر الزمن، ولذا وضعت العديد من الاختبارات للكشف عن هذه المشكلة[1]، وأهمها هو اختبار ديكي فولر البسيط واختبار ديكي فولر المطور وسيتم التطرق لهما كالتالي:

I اختبار ديكي فولر البسيط DF:

يسمح هذا الاختبار بإعطاء دليل على خاصية الاستقرارية أو عدمها لسلسلة زمنية ما، وذلك من خلال تحديد الاتجاه القطعي التحديدي أو العشوائي[2].

II اختبار ديكي فولر المطورADF:

لإزالة أثر الارتباط الذاتي قدم ديكي فولر صيغ أخرى والمعروفة باسم ديكي فولر المطور، وقد قام بتطوير النماذج السابقة من خلال إضافة عدد مناسب من حدود الفرق المبطأة للتخلص من الارتباط الذاتي لحد

[1]- كريم سالم حسين، حيدر طالب موسى، "**محددات النمو الإقتصادي في العراق – دراسة قياسية للمدة (1970- 2016)**-"، **مجلة الغزي للعلوم الإقتصادية والإدارية**، قسم الإقتصاد، قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، جامعة المثنى، العراق، ص05.

[2]- زقرير عادل، **مرجع سبق ذكره**، ص245.

من الخطأ، ومن ثم تصبح غير مرتبطة ذاتيا، ولتحديد عدد الفجوات الزمنية يتم إعادة استخدام معايير (Schwarz, Akaike)، كما يتم استخدام طريقة المربعات الصغرى لتقدير معلمات النماذج الثلاثة[1].

ويرتكز هذا الاختبار على الصيغ الثلاثة التالية [2]:

النموذج الرابع: يحتوي هذا النموذج على حد ثابت فقط، ويعطي بالصيغة التالية:

$$\Delta x_t = p x_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset_j \, \Delta x_{t-j+1} + \varepsilon_t$$

النموذج الخامس: لا يحتوي هذا النموذج على حد ثابت ولا على اتجاه عام، ويعطي بالصيغة التالية:

$$\Delta x_t = p x_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset_j \, \Delta x_{t-j+1} + C + \varepsilon_t$$

النموذج السادس: يحتوي هذا النموذج على حد ثابت واتجاه عام، ويعطى بالصيغة التالية:

$$\Delta x_t = p x_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset_j \, \Delta x_{t-j+1} + C + bt + \varepsilon_t$$

حيث أن[3]: Δ – : الفرق الأول لسلسلة؛

- x_t : المتغير المراد إختبار سلسلته الزمنية؛
- P : درجة التأخير؛
- ε_t : المتغير العشوائي.

[1]- فرحان أحمد محمّد، عماد عبد الجليل علي إسماعيل، "**قياس التوازن بين المنافع والإشتراكات في نظام التأمينات الإجتماعية بالتطبيق على نظام التأمينات الاجتماعية بالمملكة العربية السعودية**"، **مجلة الإقتصاد والمالية**، المجلد03، العدد01، قسم التحليل الكمي، قسم التأمين، كلية التجارة، جامعة القاهرة، جامعة الملك سعود، مصر، المملكة العربية السعودية، 2017، ص44.

[2]- بن ختم يوسف، "**العلاقة بين سعر الصرف الموازي والقدرة الشرائية – حالة الجزائر–**"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص: إقتصاد قياسي مالي وبنكي (غير منشورة)، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2016/2015، ص134.

[3]- كريم سالم حسين، حيدر طالب موسى، **مرجع سبق ذكره**، ص05.

II اختبار فليب بيرون PP:

كما يمكن استخدام اختبار فليب بيرون والذي يعتمد على نفس صيغ معادلات ديكي فولر، إلا أنه يختلف عنه في طريقة معالجة وجود الارتباط التسلسلي من الدرجات الأعلى بين قيم السلسلة الزمنية، حيث يقوم بعملية تصحيح غير معلمية لإحصائي المعلمة، بينما يقوم اختبار ADF بمعالجة مشكلة الارتباط التسلسلي من خلال عملية تصحيح معلمية[1].

رابعا– اختبار نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة الابطاء ARDL

تعتبر منهجية ARDL أحد طرق الإقتصاد القياسي الحديثة والتي تستخدم قصد تحديد العلاقة التكاملية بين المتغير التابع والمتغيرات التوضيحية في الأجلين الطويل والقصير، فضلاً عن تحديد حجم تأثير كل متغير من المتغيرات التوضيحية على المتغير التابع، ونشير إلى أن ما يميز هذه المنهجية في إطار التكامل المشترك مقارنة بالأساليب الأخرى المعتادة في إختبار التكامل المشترك كأسلوب Engel-Granger1987، أسلوب Johansen، وأسلوب Cointgration Test في إطار نموذج VAR:

- منهجية ARDL لا تتطلب هذه أن تكون جميع متغيرات الدراسة متكاملة من نفس الدرجة، فيمكن تطبيقها عندما تكون متغيرات الدراسة متكاملة من الدرجة الصفر أو متكاملة من الدرجة الأولى، أو مزيج بين الإثنين، في المقابل تشترط أن لا تكون متغيرات الدراسة متكاملة عند درجة أعلى من الواحد؛
- إختبارARDL يتناسب مع العينات الصغيرة نظرا لإتسامها بالكفاءة؛
- تسمح منهجية ARDL بالحصول على مقدرات غير متحيزة في النموذج طويل الأجل.

وتتلخص منهجية ARDL في إتباع الخطوات التالية:

- إختبار إستقرارية السلاسل الزمنية؛
- إختبار التكامل المشترك بإستخدام منهج الحدود (Bound Test)؛
- تقدير النموذج في الأجل الطويل بإستخدام نموذج ARDL؛
- تقدير النموذج في الأجل القصير أي تقدير صيغة حد تصحيح الخطأ؛

[1]- فرحان أحمد محمّد، عماد عبد الجليل علي إسماعيل، **مرجع سبق ذكره**، ص45.

– إختبار الإستقرار الهيكلي لمعلمات النموذج المقدر[1].

خامسا– إختبار التكامل المشترك (إختبار الحدود)

يتم في هذه المرحلة التحقق من وجود تكامل مشترك بين المتغيرات بتطبيق إختبار الحدود، الذي يستند على إختبار Wald للكشف عن العلاقة التوازنية بين المتغيرات على المدى الطويل، من أجل ذلك يتطلب تحويل النموذج العام إلى نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد.

ويتم إختبار التكامل المشترك بين المتغيرات من خلال الفروض الآتية[2]:

– فرضية العدم: $H_0: \delta_1 = \delta_2 = \ldots\ldots\ldots \delta_{11} = 0$ (لا يوجد تكامل مشترك)؛

– الفرضية البديلة: $H_1 : \delta_1 \neq \delta_2 \neq \ldots\ldots\ldots \quad _{11} \neq 0$ (يوجد تكامل مشترك).

سادسا– نموذج تصحيح الخطأ

هو طريقة لتصحيح المتغير التابع الذي لا يعتمد فقط على مستوى المتغيرات التفسيرية، وإنما على إنحراف المتغير التفسيري عن نطاق العلاقة التوازنية بالنسبة للمتغير التابع، وتأتي مرحلة تحديد وتقدير نموذج تصحيح الخطأ بعد التأكد من أن كل المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة حيث يتم إدخال حد تصحيح الخطأ من أجل دراسة السلوك الحركي للنموذج، ويشير حد تصحيح الخطأ إلى سرعة التعديل أي حالة عدم التوازن نحو توازن طويلة المدى[3].

سابعا– إختبار الإرتباط الذاتي

ويعتبر أحد المشاكل الناتجة عن خرق فرض من الفروض اللازمة لتطبيق المربعات الصغرى العادية على نماذج الإنحدار نتيجة لعدم إستيفاء الفرض الخاص بالتغاير $COV_{(u_{j,u_i})} = 0$، حيث إن قيمة التغاير صفر

---

[1]- فرحان أحمد محمّد، عماد عبد الجليل علي إسماعيل، **مرجع سبق ذكره**، ص46.

[2]- بن مريم محمّد، "**دور الإستقرار السياسي كعامل أساسي إلى جانب المتغيرات الإقتصادية الكلية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر– دراسة قياسية بإستخدام نموذج الإنحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) خلال الفترة (1987- 2016)–**"، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد20، قسم العلوم الإقتصادية والقانونية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، 2018، ص63.

[3]- بن ختم يوسف، **مرجع سبق ذكره**، ص137.

تعني إن u_i , u_j مستقلتان ومعنى الإستقلال يعني إن الحد العشوائي غير مرتبط، وللإرتباط الذاتي عدة الإختبارات للكشف عليه، ومن بينها إختبار مضاعف لاجرانج (L. M) الذي تم الإعتماد عليه في دراستنا، وسيتم توضيح خطوات التي يتبعها كما يلي[1]:

- نتحصل على البواقي من المعادلة المقدرة $u_t = Y_t - \acute{Y}_t = Y_t\acute{y}_0\acute{y}_1Y_{t-1-}\acute{y}_tX_t$ ؛
- تستخدم هذه المقدرات كمتغير تابع للمتغيرات المفسرة في نموذج كويك

$u_t = a_0 + \alpha_1X_t + \alpha_2Y_{t-1} + \alpha_3u_{t-1}+v_t$؛

- حساب معامل التحديد الخاص بهذه المعادلة R^2، نذكر أن بإستعمال هذه المعادلة، سنفقد P مشاهدة؛
- فرضية إستقلالية الأخطاء H_0 التي ينبغي إختبارها هي: $H_0 : p_1 = p_2 = \cdots = p_p = 0$؛

الإحصائية $LM = (n-p) \times R^2$ تتبع توزيع x^2 بدرجة حرية p، إذ كان $(n-p) \times$ R^2 أكبر من $x^2(p)$ (القيمة الحرجة لتوزيع x^2 بنسبة معنوية α)، فإننا نرفض H_0 فرضية إستقلالية الأخطاء.

ثامنا– إختلاف التباين

وهو إختلال أحد الفروض المهمة لنموذج الإنحدار الخطي التقليدي التي تنص على أن يكون مقدار الخطأ u_i الموجودة في دالة إنحدار المجتمع ثابت التباين، أي أن يكون لها جميعا نفس التباين $V(u_i) = \sigma^2$، ولإختلاف التباين عدة الإختبارات للكشف عليه[2]، ومن بينها إختبار ثبات التباين الشرطي للأخطاء LM - $ARCH$ الذي إعتمدنا عليه في دراستنا، ويمكن إبراز خطوات التي يتبعها كما يلي[3]:

- تقدير النموذج العام $Y = X\beta + \varepsilon$ بطريقة المربعات الصغرى العادية ثم حساب مربعات البواقي ε_t^2؛
- تقدير المعادلة الوسيطية $\varepsilon_t^2 = \beta_0+\beta_1\varepsilon_{t-1}^2 + \cdots + \beta_q\varepsilon_{t-q}^2 + u_t$؛
- ثم حساب معامل التحديد الخاص بهذه المعادلة؛

[1]- شيخي محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص100.

[2]- جو جارات، "**الإقتصاد القياسي**"، ترجمة: هند عبد الغفار عودة، عفاف علي حسين الدش، الجزء الأول، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2015، ص497.

[3]- شيخي محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص116.

- فرضية ثبات التباين الشرطي للأخطاء H_0 التي ينبغي إختبارها هي:

$$H_0: \beta_0 = \beta_1 = \cdots = \beta_q = 0$$ ؛

إحصائية مضاعف لاغرانج $LM = (n-q) + R^2$ تتبع توزيع x^2 بدرجة حرية q، إذا كان $(n-q)R^2$ أكبر من $x^2(q)$ (القيمة الحرجة لتوزيع x^2 بنسبة معنوية α)، فإننا نرفض H_0 أي إذا كان هناك على الأقل معامل واحد من معاملات المعادلة ARCH يختلف معنويا عن الصفر فإن التباين الشرطي للأخطاء غير متجانس.

تاسعا– إختبار التوزيع الطبيعي NT

للبدء بدراسة السلوك الدوري لأي سلسلة زمنية مستقرة، فلا بد أولا من دراسة التوزيع الإحتمالي الذي تخضع له أي ظاهرة من أجل إعطاء نظرة أولية حول طبيعة هذه السلسلة المستقرة، كما نذكر أنه من صفات التوزيع الطبيعي ينبغي أن يكون معامل Skewness معدوما و معامل Kurtosis مساويا إلى3، وبحيث يتميز القانون الطبيعي بالتناظر بالنسبة إلى المتوسط وبإحتمال ضعيف للقيم الشاذة، ويعتمد إختبارBera وJarque، على معاملي التفلطح Kurtosis والتناظر Skewness[1].

ويتم إختبار التوزيع الطبيعي بين المتغيرات من خلال الفروض التالية:

- الفرضية H_0 النموذج يتبع التوزيع الطبيعي؛
- الفرضية H_1 النموذج لا يتبع التوزيع الطبيعي.

[1] - شيخي مُحَّد، **مرجع سبق ذكره**، ص ص218–219.

المبحث الثاني: عرض ومناقشة النتائج واختبار صلاحية النموذج للعلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي:

في هذا الصدد قمنا بمحاولة التعرف على مدى تأثير الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2017) وفي سبيل هذه الغاية سيتم عرض ما يلي:

المطلب الأول: عرض ومناقشة نتائج العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي

من أجل التعرف على علاقة الإنفاق بالنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)، قمنا باستخدام البيانات السنوية لهذين المتغيرين.

لتحقيق أهداف الدراسة وكذلك اختبار فرضياتها نقوم بالدراسة القياسية والمتمثلة خطواتها كالآتي:

الفرع الأول: استقراريه السلاسل الزمنية "اختبار جذر الوحدة"

يهدف اختبار جذر الوحدة إلى فحص خصائص السلاسل الزمنية للمتغيرات، وذلك بغرض التأكد من استقرار بيانات السلاسل الزمنية وبرغم من تعدد اختبارات جذر الوحدة إلا أننا سنستخدم اختبار ديكي- فولر المطور و فليبس وبيرون، ويوضح الجدول رقم (7.2) نتائج هذا الاختبار:

1-إختبار ديكي فولر للسلسلة LGDB-LPIB عند المستوى:

المتغيرات	النموذج	قيمة T	القيمة الحرجة
LGDB	الأول	5.84	1
	الثاني	-4.09	0.003
	الثالث	-2.33	0.4
LPIB	الأول	3.77	0.99
	الثاني	-3.51	0.01
	الثالث	-3.45	0.06

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على مخرجات Eviews

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن:

- سلسلة LGDB غير مستقرة في النموذج الأول ومستقرة في النموذج الثاني وغير مستقرة في النموذج الثالث، كما أن السلسلة من نوع DS وهذا لكون معلمة الاتجاه العام غير معنوية في النموذج الثالث ومعلمة الحد الثابت معنوية وبالتالي السلسلة من نوع DS وبحد ثابت (نموذج (2)) وهي مستقرة عند هذا النموذج عند معنوية 5% لكن غير مستقرة في باقي النماذج وبالتالي يمكن اعتبارها غير مستقرة، ونذهب إلى اختبار استقراريتها عند الفرق الأول.
- السلسلة LPIB تظهر أنها غير مستقرة في النموذج الأول ومستقرة في النموذج الثاني وغير مستقرة في النموذج الثالث كما أن معلمة الاتجاه العام في النموذج الثالث معنوية وبالتالي نقول أن السلسلة تحتوي على اتجاه عام ومنه السلسلة غير مستقرة عند المستوى.

2_إختبار ديكي فولر للسلسلة LGDB_LPIB عند الفرق الأول:

الجدول رقم (2-8):

المتغيرات	النموذج	قيمة T	القيمة الحرجة
LGDB	الأول	-2.97	0.004
	الثاني	-4.42	0.001
	الثالث	-5.06	0.002
LPIB	الأول	-3.05	0.003
	الثاني	-3.95	0.005
	الثالث	-4.54	0.006

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على مخرجات Eviews

من خلال الجدول أعلاه :

- يتضح أن السلسلة LGDB المستقرة في النماذج الثلاث بدرجة معنوية 5% أي خالية من جذور الوحدة وبالتالي السلسلة متكاملة من الدرجة (01).
- السلسلة LPIB تتضح أنها مستقرة في النماذج الثلاث بدرجة معنوية 5% بالتالي نقبل الفرضية البديلة التي تنص على عدم وجود جذور الوحدة ومنه مستقرة عند الفرق الأول ومتكاملة من الدرجة (01).

الفرع الثاني: اختبار فترة الإبطاء المثلى للمتغيرات في تقدير نموذج ARDL:

الجدول رقم (2-9):

Model Selection Criteria Table
Dependent Variable: LGDP
Date: 06/16/19 Time: 13:34
Sample: 1990 2017
Included observations: 27

Model	LogL	AIC*	BIC	HQ	Adj. R-sq	Specification
20	29.732689	-2.227724	-2.080467	-2.188657	0.990887	ARDL(1, 0)
19	30.159125	-2.179927	-1.983585	-2.127837	0.990765	ARDL(1, 1)
15	29.823673	-2.151973	-1.955630	-2.099883	0.990503	ARDL(2, 0)
10	30.543380	-2.128615	-1.883187	-2.063503	0.990585	ARDL(3, 0)
18	30.408660	-2.117388	-1.871960	-2.052276	0.990479	ARDL(1, 2)
5	31.196545	-2.099712	-1.805199	-2.021578	0.990589	ARDL(4, 0)
14	30.183156	-2.098596	-1.853168	-2.033484	0.990298	ARDL(2, 1)
9	30.814614	-2.067884	-1.773371	-1.989750	0.990284	ARDL(3, 1)
4	31.592444	-2.049370	-1.705771	-1.958213	0.990358	ARDL(4, 1)
13	30.582004	-2.048500	-1.753987	-1.970366	0.990094	ARDL(2, 2)
17	30.476570	-2.039714	-1.745201	-1.961580	0.990007	ARDL(1, 3)
3	32.095584	-2.007965	-1.615281	-1.903786	0.990177	ARDL(4, 2)
8	31.061539	-2.005128	-1.661529	-1.913971	0.989922	ARDL(3, 2)
16	30.835383	-1.986282	-1.642683	-1.895125	0.989731	ARDL(1, 4)
12	30.641663	-1.970139	-1.626540	-1.878982	0.989563	ARDL(2, 3)
2	32.231393	-1.935949	-1.494179	-1.818748	0.989640	ARDL(4, 3)
11	31.159226	-1.929936	-1.537251	-1.825756	0.989379	ARDL(2, 4)
7	31.067286	-1.922274	-1.529589	-1.818094	0.989298	ARDL(3, 3)
6	31.510896	-1.875908	-1.434138	-1.758706	0.988998	ARDL(3, 4)
1	32.275435	-1.856286	-1.365430	-1.726062	0.988940	ARDL(4, 4)

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على مخرجات Eviews

من خلال الجدول نلاحظ أن درجة الإبطاء المثلى هي (0-1) أي تبطئة المتغير التابع لفترة واحدة وعدم تبطئة المتغير المستقل كل هذا يأتي من خلال معايير AIc، HQ.

يوضح الجدول رقم (2-10) اختيار فترات الإبطاء المثلى:

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن النموذج مبطأ بدرجة (1،0) كما أن معامل التحديد عالي (0.99) كما تشير احتمالية فيشر إلى معنوية النموذج الكلي عند 5% إضافة إلى احصائية دوربن واتسون قريبة من 2 كمؤشر لخلو نموذج مشكلة الإرتباط الذاتي .

Dependent Variable: LGDP
Method: ARDL
Date: 06/15/19 Time: 10:41
Sample (adjusted): 1991 2017
Included observations: 27 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): LPIB
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 20
Selected Model: ARDL(1, 0)
Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LGDP(-1)	0.760608	0.111783	6.804328	0.0000
LPIB	0.171348	0.110567	1.549723	0.1343
C	5.828014	2.441153	2.387402	0.0252

R-squared	0.992829	Mean dependent var	29.35161
Adjusted R-squared	0.992231	S.D. dependent var	0.962722
S.E. of regression	0.084854	Akaike info criterion	-1.991325
Sum squared resid	0.172806	Schwarz criterion	-1.847343
Log likelihood	29.88288	Hannan-Quinn criter.	-1.948511
F-statistic	1661.395	Durbin-Watson stat	1.804943
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات Eviews

الفرع الثالث: اختبار الحدود "Bounds Test" لنموذج ARDL:

من خلال هذا الاختبار يمكن معرفة ما إذا كانت هناك علاقة تكاملية طويلة الأجل بين المتغيرين،وذلك من خلال وضع الفرضيتين:

فرضية العدم H0: لا يوجد علاقة تكامل بين النمو والإنفاق العام أي لا يوجد توازن طويل الأجل.

فرضية بديلة H1: يوجد علاقة تكامل مشترك بين النمو والإنفاق العام أي يوجد توازن طويل الأجل.

والجدول رقم (2-11) يوضح نتائج هذا الاختبار كما يلي:

الجدول رقم(2-11): اختبار منهج الحدود

ARDL Bounds Test
Date: 06/15/19 Time: 10:43
Sample: 1991 2017
Included observations: 27
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	8.036651	1

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	4.04	4.78
5%	4.94	5.73
2.5%	5.77	6.68
1%	6.84	7.84

Test Equation:
Dependent Variable: D(LGDP)
Method: Least Squares
Date: 06/15/19 Time: 10:43
Sample: 1991 2017
Included observations: 27

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.370215	2.792438	0.848798	0.4044
LPIB(-1)	0.010448	0.113197	0.092298	0.9272
LGDP(-1)	-0.079318	0.123976	-0.639784	0.5284

R-squared	0.401098	Mean dependent var	0.130007
Adjusted R-squ...	0.351189	S.D. dependent var	0.110471
S.E. of regression	0.088983	Akaike info criterion	-1.896307
Sum squared re...	0.190031	Schwarz criterion	-1.752325
Log likelihood	28.60015	Hannan-Quinn criter.	-1.853494
F-statistic	8.036651	Durbin-Watson stat	1.850909
Prob(F-statistic)	0.002129		

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على مخرجات Eviews

إن احصائية فيشر لاختبار الحدود تساوي 8.04 بحيث أنها تتجاوز قيمة الحد الأعلى عند مستويات المعنوية 1%، 2.5%، 5%، 10%، أي أن هناك علاقة تكاملية طويلة الأجل.

الفرع الرابع: تقدير العلاقة في المدى القصير والمدى الطويل

يوضح الجدول رقم (12.2) نتائج تقدير النموذج:

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: LGDP
Selected Model: ARDL(1, 0)
Date: 06/15/19 Time: 10:42
Sample: 1990 2017
Included observations: 27

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LPIB)	0.171348	0.110567	1.549723	0.1343
CointEq(-1)	-0.239392	0.111783	-2.141583	0.0426

Cointeq = LGDP - (0.7158*LPIB + 24.3450)

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPIB	0.715762	0.139792	5.120185	0.0000
C	24.345031	1.288745	18.890498	0.0000

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على مخرجات Eviews

يتكون هذا الجدول من جزأين، حيث يوضح الجزء العلوي تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل بينما يوضح الجزء السفلي تقدير العلاقة طويلة الأجل. ويتم التحليل الإحصائي والاقتصادي وفقا لنتائج هذين الجدولين على النحو التالي:

أولا: تقدير العلاقة قصيرة الأجل

الجدول رقم (2-13):

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LPIB)	0.171348	0.110567	1.549723	0.1343
CointEq(-1)	-0.239392	0.111783	-2.141583	0.0426

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على مخرجات Eviews

يتضح من خلال الشكل أعلاه أن المتغير الإنفاق غير معنوي عند مستوى معنوية 5% هذا يعني أن الإنفاق العام لا يؤثر في النمو الاقتصادي في المدى القصير.

أما فيما يخص معلمة تصحيح الخطأ (-0.23) أي بإشارة سالبة ومعنوية عند 5% مما يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل حيث أن معامل تصحيح الخطأ يشير إلى سرعة العودة إلى الوضع التوازني من الأجل القصير إلى الأجل الطويل، بمعنى أن 23% تمثل سرعة العودة إلى التوازن من الأجل القصير إلى الأجل الطويل بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في وحدة الزمن وهي سنة.

ثانيا: تقدير العلاقة طويلة الأجل:

الجدول رقم (2-14):

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPIB	0.715762	0.139792	5.120185	0.0000
C	24.345031	1.288745	18.890498	0.0000

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على مخرجات Eviews

نلاحظ من خلال للجدول رقم (2.) أن الإنفاق قد أثر بشكل ايجابي على النمو الإقتصادي في الأجل الطويل وذو معنوية إحصائية جد مقبولة (0.0000)، حيث تؤدي زيادة الإنفاق العام ب1% إلى زيادة في معدلات النمو الاقتصادي ب0.7 %.

المطلب الثاني: اختبارات صلاحية النموذج

لمعرفة مدى صحة النموذج يجب التطرق لعدد من الاختبارات وهي كالآتي:

الفرع الأول: اختبار مشكل الارتباط الذاتي للبواقي:

يسمح هذا الاختبار باكتشاف الارتباط الذاتي في البواقي من الدرجة (p) أكبر من 1، بحيث أن فرضية العدم التي نريد اختبارها هي: $H_0 = p_1 = p_2 ..... = p_p = 0$

إذا رفضنا فرضية العدم، إذن يوجد مشكل الارتباط بين الأخطاء من الدرجة (p) أكثر من واحد، وعليه من أجل تأكيد H_0 هناك إمكانيتين: إما بالاعتماد على اختبار فيشر لانعدام المعاملات P_i، وأما بالاعتماد على الإحصائية LM التي لها توزيع X^2 بـ P درجة حرية، حيث إذا: $LM = n \times R^2 > X^2(p)$

نرفض فرضية استقلالية الأخطاء.

بالاعتماد على اختبار Breuch-Godfrey تحصلنا على هذه النتائج:

الجدول رقم (2-15): اختبار Breuch-Godfrey لارتباط الذاتي للبواقي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.811359	Prob. F(2,22)	0.1870
Obs*R-squared	3.817447	Prob. Chi-Square(2)	0.1483

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: ARDL
Date: 06/15/19 Time: 10:46
Sample: 1991 2017
Included observations: 27
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGDP(-1)	0.045374	0.112487	0.403373	0.6906
LPIB	-0.043319	0.110924	-0.390526	0.6999
C	-0.997870	2.458275	-0.405923	0.6887
RESID(-1)	0.035081	0.200433	0.175026	0.8627
RESID(-2)	-0.385660	0.203512	-1.895024	0.0713

R-squared	0.141387	Mean dependent var	-4.51E-15
Adjusted R-squared	-0.014725	S.D. dependent var	0.081525
S.E. of regression	0.082123	Akaike info criterion	-1.995613
Sum squared resid	0.148373	Schwarz criterion	-1.755644
Log likelihood	31.94078	Hannan-Quinn criter.	-1.924258
F-statistic	0.905679	Durbin-Watson stat	1.981635
Prob(F-statistic)	0.477757		

المصدر: من اعداد الطلبة بناءا على مخرجات Eviews

من خلال الجدول رقم (2.) نلاحظ أن إحصائية $X^2(2)$ أكبر من 0.05، أي $\text{Obs} * \text{R} - \text{squared} > X^2(2)$، مما يعني قبول فرضية العدم بعدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

الفرع الثاني: اختبار مشكلة عدم ثبات التباين

وهو يستعمل لاختبار فرضية العدم التي تقرر بثبات تباين حد خطأ العشوائي ويتم ذلك من خلال تقدير النموذج التالي: $\varepsilon_t^2 = \alpha_0 + \sum_{i-1}^{p} \alpha_i \, \varepsilon_{t-i}^2$

بالاعتماد على اختبار فيشر (F) أو مضاعف لاغرانج $LM=n\times R^2$ يمكن قبول أو رفض فرضية العدم.

الجدول رقم (2-16):يوضح اختبار Arch لعدم ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.251463	Prob. F(1,24)	0.6206
Obs*R-squared	0.269593	Prob. Chi-Square(1)	0.6036

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 06/16/19 Time: 13:38
Sample (adjusted): 1992 2017
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.006453	0.001934	3.336392	0.0028
RESID^2(-1)	-0.095180	0.189805	-0.501461	0.6206

R-squared	0.010369	Mean dependent var	0.005821
Adjusted R-squared	-0.030866	S.D. dependent var	0.007372
S.E. of regression	0.007485	Akaike info criterion	-6.878013
Sum squared resid	0.001345	Schwarz criterion	-6.781237
Log likelihood	91.41417	Hannan-Quinn criter.	-6.850145
F-statistic	0.251463	Durbin-Watson stat	1.983279
Prob(F-statistic)	0.620616		

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على مخرجات Eviews

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن إحصائية فيشر 0.05، أي أن $Obs * R - squared > X^2(1)$، مما يعني قبول فرضية العدم بعدم ثبات التباين.

الفرع الثالث: اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

سيتم توضيح التوزيع الطبيعي للأخطاء من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (2-3): اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

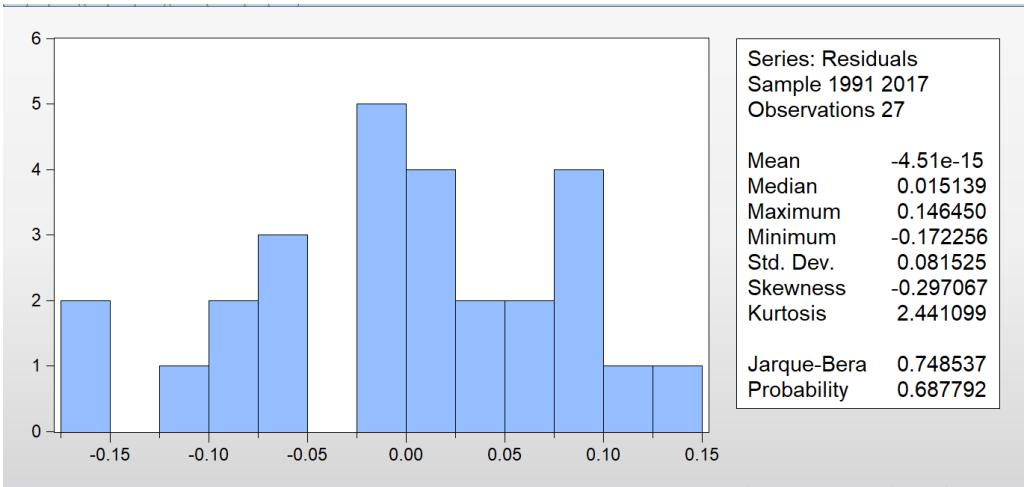

المصدر: من اعداد الطلبة بناءا على مخرجات Eviews

من خلال اختبار Jarque–Bera يتضح أن احتمال إحصائيته أكبر من0.05 أي نقبل فرض العدم القائل بأن البواقي تتوزع توزيعا طبيعيا.

الفرع الرابع: اختبار استقرار النموذج (stability Test)

لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لابد من استخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك مثل: مجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM)، وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM of Square)، ويعد هذان الاختباران من أهم الاختبارات في هذا المجال لأنهما يوضحان أمرين مهمين تبيان وجود أي تغير هيكلي في البيانات، ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأمد مع المعلمات قصيرة الأمد وأظهرت الكثير من الدراسات أن مثل هذه الاختبارات نجدها دائما مصاحبة لمنهجية (ARDL). هذا يتحقق من الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع، إذا وقع الشكل البياني للاختبارات CUSUM و CUSUM of Square داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5% يعني أن منحنى الأخطاء يقع داخل مجال انحرافين

معياريين فإننا نرفض الفرضية العدمية عند مستوى معنوية 5% وهذا يعني أن المعلمات مستقرة على طول فترة الدراسة.[1]

الشكل رقم (2-4): اختبارات **stability Test**

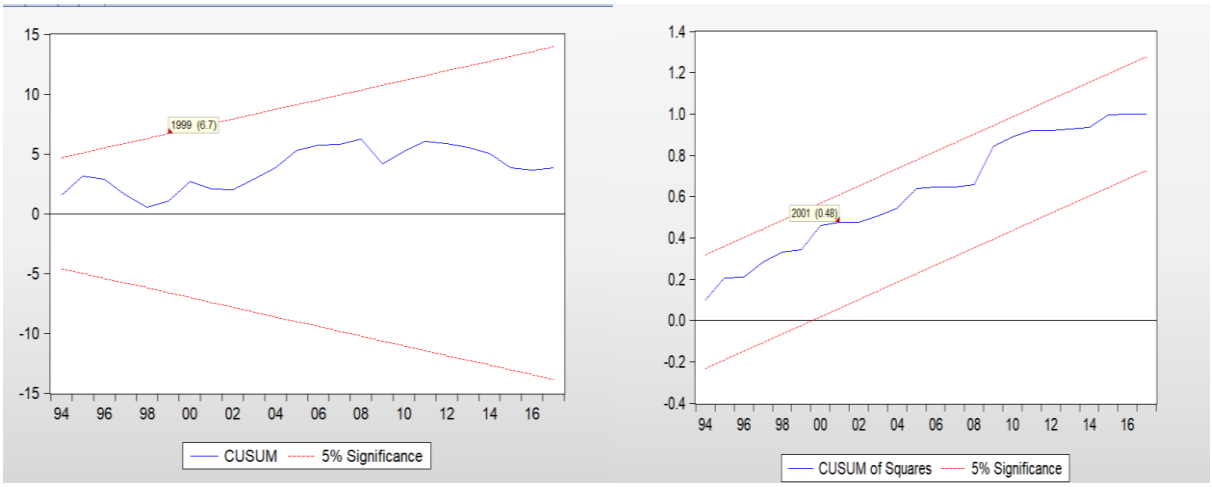

المصدر: من اعداد الطلبة بناءا على مخرجات Eviews

ومن خلال الرسم البياني الموضح في الشكل رقم (.2) نلاحظ أن المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM) بالنسبة لنموذج هو يعبر خط وسطي داخل حدود المنطقة الحرجة مشيرا إلى استقرار النموذج عند حدود معنوية 5% كما أن المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM of Square) هو عبارة عن خط وسطي يقع داخل حدود المنطقة الحرجة، وما يمكن استنتاجه من هذين الاختبارين أن هناك استقرارا وانسجاما في النموذج بين نتائج الأمد الطويل ونتائج الفترة قصيرة الأجل.

[1] زقرير عادل، "**أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1998–2012)**"، أطروحة متقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خضير، بسكرة، 2014-2015،ص .

خلاصـــــــــة الفصل:

تم من خلال هذا الفصل التوصل لنتائج بعد تقدير وقياس مدى تأثر النمو الإقتصادي في الجزائر بالإنفاق العام، ونوع هذا التأثير والفترات التي يكون فيها هذا الأخير، وذلك خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2017، معتمدين في ذلك على القياس الإقتصادي ومنهجيته لتحديد العلاقة وتمثلت النتائج المتوصل لها فيما يلي:

– أوضحت نتائج تحليل ومناقشة النموذج المقدر لأثر الإنفاق العام على النمو الإقتصادي (GDPR) بالأثر الإيجابي في المدى الطويل عند مستوى 10%.

– إن السلاسل الزمنية للإنفاق العام مستقرة عند الفرق الأول ،والسلاسل الزمنية للنمو الإقتصادي (الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي) مستقرة عند الفرق الأول وذلك حسب إختباري ديكي فولرADF.

– قد تم إختيار نموذج ARDL كأنسب نموذج لتحليل معطيات الدراسة وتفسير النتائج المتوصل لها.

خـــــــاتمة

تسعى جل دول العالم إلى تحقيق التوازن الاقتصادي عن طريق الاستغلال العقلاني للموارد، ويعتبر النمو الاقتصادي أحد عناصر هذا التوازن المنشود، فهو الهدف الأكثر لدى الحكومات المستعملة في ذلك الميزانية العامة كأداة ووسيلة لتخطيط وتنفيذ برامج الإنفاق العام للرفع من الطاقات الانتاجية في شكل استثمارات عمومية تشمل جل المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

وللإلمام بمختلف جوانب الإنفاق العام وعلاقته بالنمو الاقتصادي زودنا دراستنا النظرية بدراسة قياسية، وذلك بهدف تحديد أهم العوامل المؤثرة في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال هذه الفترة (1990-2017) وفيما يلي :

نتائج اختبار فرضيات الدراسة:

من خلال الدراسة التي قمنا بها حاولنا اختبار الفرضيات فكانت النتائج كما يلي:

- صحة الفرضية الأولى بتعدد المفاهيم للمتغيريين ، كل مدرسة ومفهومها الخاص بها.
- صحة الفرضية الثانية حيث استخدمت الجزائر عدة برامج للتأثير على النمو الاقتصادي وهم:

برنامج الإنعاش الاقتصادي(2001-2004)، برنامج دعم النمو(2005-2009)، برنامج التنمية الخماسي(برنامج توطيد النمو) (2010-2014).

-أوضحت نتائج تحليل ومناقشة النموذج المقدر لأثر الإنفاق العام على النمو الإقتصادي بالأثر الإيجابي في المدى الطويل (معلمة تصحيح الخطأ (-0.23) أي بإشارة سالبة ومعنوية عند 5%).

أهم نتائج البحث:

-يعتبر النمو الاقتصادي أهم مؤشر لقياس الأداء الاقتصادي و الذي يعبر عن الزيادة الكمية في إجمالي الناتج الوطني و التوسع في دخل الفرد من الناتج القومي الحقيقي.

-يساهم الإنفاق العام على البنية التحتية و الهياكل القاعدية في زيادة الطاقة الإنتاجية عن طريق تحفيز المستثمرين على القيام بنشاطاتهم ما يزيد في نمو الدخل الوطني كما تساهم أيضا الإعانات الاجتماعية و الإنتاجية في زيادة الاستهلاك و القدرة الإنتاجية للمجتمع.

-أن السلسلتين (الإنفاق العام والنمو الاقتصادي) مستقرتان عند الفرق الأول وذلك حسب اختبار ديكي فولر ADF.

- أن درجة الإبطاء المثلى هي (0-1) أي تبطئة المتغير التابع لفترة واحدة وعدم تبطئة المتغير المستقل كل هذا يأتي من خلال معايير AIc، HQ.

-أن النموذج الكلي معنوي عند مستوى 5%.

- عند زيادة الإنفاق العام ب1% يحدث هناك أيضا زيادة في معدلات النمو الاقتصادي ب0.7 %.

- من خلال الاختبارين (الارتباط الذاتي للبواقي- اختبار Arch لعدم ثبات التباين): وجدنا أنه لا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء وعدم ثبات التباين مما يعني قبول فرضية العدم.

آفاق الدراسة:

حاولنا من خلال هذا البحث تشخيص أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، حيث زودنا دراستنا النظرية بدراسة قياسية وذلك من أجل تحديد العوامل الأكثر تأثيرا في إجمالي الناتج المحلي في الجزائر إلا أنه تبقى بعض النقاط الغامضة تستوجب فتح أبواب علمية جديدة، من بينها:

_ الدراسة القياسية عموما تتطلب عدد كبير من المشاهدات، فيجب مراعاة هذا في البحوث القادمة خاصة عند تطبيق نماذج حديثة مثل: نماذج الانحدار الذاتي(VAR)، نماذج تصحيح الخطأ(VECM)، فهي تصنف ضمن النماذج الديناميكية تساعد في تطور الظواهر على مستوى الاقتصاد الكي.

_اقتراح نموذج عام للنمو الاقتصادي يشمل جميع المتغيرات الاقتصادية بما فيها المتغيرات الكيفية، وذلك باستخدام نموذج المعدلات الهيكلية، هذا من شأنه أن يبين الأهمية النسبية لكل من هذه المتغيرات في التأثير على إجمالي الناتج المحلي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

الكتب:

1- جو جارات، "**الإقتصاد القياسي**"، ترجمة: هند عبد الغفار عودة، عفاف علي حسين الدش، الجزء الأول، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، .2015

2- حربي مُحَمَّد موسى عريقات، **مبادئ الاقتصاد: التحليل الكلي** دار وائل للنشر ،طبعة الاولى ،الاردن،.2006

3- د.بريبش السعيد، "**الاقتصاد الكلي نظريات نماذج و تمارين محلولة**"،دار العلوم للنشر و التوزيع ،عنابه ،2007.

4- السواعي مُحَمَّد خالد، "EViews **والقياس الإقتصادي**"، ط01، دار الكتاب الثقافي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016.

5- سوزي علي ناشد، **الوجيز في المالية العامة**، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الاسكندرية، 2000.

6- علي زغدود، **المالة العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، .2006

7- عمر صخري، "**التحليل الاقتصادي الكلي**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 2008.

8- مُحَمَّد عباس محرزي، **إقتصاديات المالية العامة** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

المذكرات:

1- إيمان بوعكاز، **أثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي**، دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال فترة 2005 _2011، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، شعبة إقتصاد مالي ،2015.

2- بالعاطل عياش،نوي سميحة،**آليات ترشيد الانفاق العام من اجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة في الجزائر**،2013.

3- بن ختم يوسف، "**العلاقة بين سعر الصرف الموازي والقدرة الشرائية – حالة الجزائر–**"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص: إقتصاد قياسي مالي وبنكي (غير منشورة)، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2016/2015.

4- بودخدخ كريم، **أثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي**، مذكرة مقدمة من ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص نقود مالية ، 2009_2010.

5- زكاري مُحَّد، **دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي** ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في تخصص الاقتصاد الكمي 1970_2012سنة 2013_2014.

6- عدة أسماء، **أثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر**،مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص إقتصاد دولي، 2015_2016.

7- عطية مُحَّد إسماعيل عوض الجبوري، "**قياس وتحليل أثر الانفتاح التجاري في النمو الإقتصادي لبلدان عربية مختارة مع إشارة خاصة إلى العراق للمدة (2003– 2016)**"، رسالة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، (غير منشورة)، قسم الإقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، العراق، 2018.

المجلات:

1- بن مريم مُحَّد، "**دور الاستقرار السياسي كعامل أساسي إلى جانب المتغيرات الإقتصادية الكلية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر– دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) خلال الفترة (1987– 2016)–**"، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد20، قسم العلوم الإقتصادية والقانونية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، 2018.

2- عبد الزهرة حسن علي، حسن شومان عبد الطيف، "**تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الإبطاء (ARDL)**"، **مجلة العلوم الإقتصادية**، المجلد09، العدد34، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، 2013. كريم سالم حسين، حيدر طالب موسى، "**محددات النمو الإقتصادي في العراق – دراسة قياسية للمدة (1970– 2016)** "، مجلة الغزي للعلوم الإقتصادية والإدارية، قسم الإقتصاد، قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، جامعة المثنى، العراق.

3- فرحان أحمد مُحَّد، عماد عبد الجليل علي إسماعيل، "**قياس التوازن بين المنافع والاشتراكات في نظام التأمينات الاجتماعية بالتطبيق على نظام التأمينات الاجتماعية بالمملكة العربية السعودية**"، مجلة الإقتصاد

والمالية، المجلد03، العدد01، قسم التحليل الكمي، قسم التأمين، كلية التجارة، جامعة القاهرة، جامعة الملك سعود، مصر، المملكة العربية السعودية، 2017.

المحاضرات:

1- لوني نصيرة ، ربيع زكريا، **محاضرات في المالية العامة** ،كلية الحقوق ، سنة ثانية قانون خاص وعام ، 2013 2014._

2- مُحَمَّد خالد لمهايني ،**محاضرات في المالية العامة**، المعهد الوطني للادارة العامة الدورة التحضيرية ،2013،ص.19

3- معلم يوسف ، **محاضرات في المالية العامة** لطلبة سنة ثالثة ل م د ، كلية الحقوق، قسم القانون العام ، جامعة قسنطينة 1.